

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

الإيمان عند السلف ومخالفهم

إعداد

علي بن عبد العزيز بن علي الشبل

1433هـ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا} [النساء: 136].

وصلى الله على عبده ورسوله نبينا محمد الذي آمن بالله حق الإيمان وأوضح لأمته طريق الإيمان فتركهم على محجة بيضاء واضحة لا يزيغ عنها إلا هالك، فصل الله وسلم عليه تسليماً كثيراً.
أما بعد:

فإن البحث في مسائل الإيمان، والتي هي مسائل الأسماء والأحكام من أهم مسائل الدين ومن نعمة الله عليّ أن سخر لي الكتابة في هذا الموضوع لما له من أهمية وفائدة علمية دينية تتعلق بالعتيدة نحتاج إلى بيانها وتحليلتها، لا سيما في هذا الزمان الذي راجت فيه سوق الأهواء والبدع، وتنوعت الانحرافات في العتيدة وخصوصاً باب الإيمان، وتجدد ظهور المرجئة والوعيدية في صور شتى وقدر إشارة العلماء إلى أهمية تحقيق الإيمان والبحث في أهم مسائله وما حصل لبعض أهل السنة والجماعة من خطأ في بعض مسائله.

منهج البحث وخطته:

اعتمدت خطة مضيت عليها لكتابة هذا الموضوع جرياً على عادة البحوث العلمية.
وكانت هذه الخطة على النحو التالي:
مقدمة= ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع والمنهج الذي سرت فيه. بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله الأمين.

ثم تمهيد= ويشمل عدة أمور:

أولاً: منهج السلف في العتيدة وخاصة الإيمان والأسماء والصفات.

ثانياً: نبذة عن نشأة وتاريخ الخوارج.

ثالثاً: نبذة عن نشأة المعتزلة.

رابعاً: نبذة عن نشأة المرجئة، والطوائف التي صاحبت نشأة كل فرقة من هذه الفرق.

ثم جاء الفصل الأول وهو: "الأقوال في الإيمان"، وفيه مبحثان هي:

المبحث الأول = عن مذهب السلف في الإيمان والأدلة له وفيه مسألتين:
أولاً: أركان الإيمان عند المسلمين وأدلتها.
ثانياً: عقيدة السلف في كون الإيمان قول واعتقاد وعمل وأدلة ذلك من الكتاب والسنة.
ثم المبحث الثاني = وكان في "أقوال الناس في تعريف الإيمان" وهم سبعة طوائف.
وبذلك انتهى الفصل الأول, ثم جاء:
الفصل الثاني = وهو أهم أبواب البحث إذ هو بيت القصيدة وكان بعنوان "دخول الأعمال في تعريف الإيمان" وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: في الأقوال في المسألة, وأدلة كل قول إجمالاً.
المبحث الثاني: فيه مناقشة أهم أدلة كل قول, وبيان القول الصائب منها.
المبحث الثالث: في مسألة الخلاف بين مرجئة الفقهاء وجمهور أهل السنة والجماعة هل هو لفظي أو صوري؟!
ثم تلاه الفصل الثالث = وكان عن مسألة من أسس الخلاف بين الفرق, وهي "حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا والآخرة". وفيه مبحثان.
المبحث الأول: الأقوال في ذلك وأدلة كل قول.
المبحث الثاني: في مناقشة أشهر الأدلة وبيان الراجح من الأقوال.
ثم الفصل الرابع = وكان الكلام فيه عن أهم المسائل المتعلقة بالإيمان, وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: في زيادة الإيمان ونقصانه, بعرض الأقوال وأدلة كل قول وبيان الراجح.
المبحث الثاني: في حكم الاستثناء في الإيمان ببيان الأقوال فيها والأدلة والراجح.
المبحث الثالث: في الفرق بين الإسلام والإيمان وذكر الأقوال والأدلة والرأي الراجح.
الفصل الخامس = أثر الإيمان في حياة المسلمين وفيه مبحثان:
المبحث الأول: أثر الانحراف في مفهوم الإيمان عند الفرق الضالة:
أولاً: أقوال الخوارج وآثارها.
ثانياً: أقوال المرجئة وآثارها.
المبحث الثاني: في أثر مفهوم الإيمان على وفق مذهب السلف في:
أولاً: الحياة الفردية.

ثانياً: الحياة الاجتماعية.

ثم ختمت البحث بذكر قائمة ما ذكرته في البحث, أتيت فيها على ما قررته من التمهيد إلى الباب الخامس جاعله مختصراً جداً مشيراً على عقيدة أهل السنة والجماعة الرأي الراجح في المسائل التي مررت عليها.

وبعد: فالمرغوب إلى من يقف على هذا البحث أن يعذر صاحبه, حيث علّقه في ضيق من الوقت, وانشغال في الخاطر, مع بضاعته المزجاة, وها هو قد نصب نفسه هدفاً لسهام الراشقين, وغرضاً لأُسنة الطّاعنين, فلقاريه غُمنه, وعلى مُعلقه غُرمه, والله يغفر له ذلك . وهذه بضاعته تُعرض عليك, ومولّتيه تُهدى إليك, فإن صادفت كفوّاً كريماً لها, فلن تعدم منه إمساكاً بمعروف, أو تسريحاً بإحسان, وإن صادفت غيره فالله تعالى المستعان, وعليه والتكلان . وقد رضي من مهرها بدعوة خالصة في ظهر غيب, إن وافقت قبولاً واستحساناً, وبرد جميل إن كان حظُّها احتقاراً واستهجاناً.

والمنصف يهب خطأ المخطئ لإصابته, وسيئاته لحسناته, فهذه سنة الله في عباده جزاءً وثواباً. ومن ذا الذي يكون قوله كله سديداً, وعمله كله صواباً, وهل ذلك إلا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى, ونطقه وحى يُوحى, فما صح عنه فهو نقل مُصدّق عن قائل معصوم, وما جاء عن غيره فثبوت الأمرين فيه معدوم, فإن صح النقل لم يكن القائل معصوماً, وإن لم يصح لم يكن وصوله إليه معلوماً⁽¹⁾.

وما كان فيها من حق وصواب فليس من جهدي, وإنما بتوفيق ربي وهدايته؛ فله الحمد والثناء على ذلك.

(1) تضمين من آخر مقدمة ابن القيم "روضة المحبين" 28.

منهج السلف – أهل السنة والجماعة – في العقيدة.

كان الرعيل الأول من الصحابة في زمن النبي ' ينهلون من ينابيع النبوة, ويتعلمون في المدرسة النبوية ويتلقون الدين والتنزيل غصاً تريباً ليست فيه شائبة ففهموه الفهم الصحيح, وما أشكل عليهم سألوا عنه النبي '.

ومع ذلك كانوا يعملون بما يعلمونه من الأوامر والنواهي فتعلموا القرآن وعملوا به فأدركوا العلم والعمل, كما ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فخلصت بذلك سرائرهم, واستقامت على ذلك نفوسهم, فطهرت من المعاصي جوارحهم وكملت قلوبهم وعقائدهم, وما هذا إلا بسبب تبليغ النبي ' لهذا الدين أحسن التبليغ وإيضاحه الحجة وإقامته للمحجة, فتركهم ' على المحجة البيضاء, ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

فمات ' وهم من أكمل الناس إيماناً وعلماً وتقاً وورعاً أمورهم متفقة وجماعتهم واحدة. فكانوا على ذلك في عهد الشيخين وصدر من خلافة ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنهم.

ثم أتت الفتن متلاحقة كقطع الليل المظلم, فقتل فيها عثمان, وبدأت البدعة تظهر على الساحة.

وما كان علي بن أبي طالب أحسن خطأ من سابقه فأشغلته الفتن رضي الله تعالى عنهم أجمعين. فظهرت بدعة الخوارج – وهي أول بدعة ظهرت في الإسلام – وتبعها بدعة الرفض والتشيع. وكان ذلك من إحداث اليهودي عبد الله بن سبأ الصنعاني رأس الفتنة وموقدها لعنه الله ولعن أتباعه وأعوانه ومؤيديه.

فلما نشأ مذهب الخوارج وقع الكلام في باب الإيمان وأثر الذنوب حتى افترق الناس بسبب قولهم وظهرت المرجئة والمعتزلة وهكذا توالى الطوائف المبتدعة كل بدعة وليدتها البدعة كسابقتها, حتى انتشرت البدع والأقوال الباطلة في العالم الإسلامي.

كان الصحابة والتابعين ومن تبعهم من أهل القرون المفضلة يؤمنون بالله وتعالى حق الإيمان فعرفوا حقيقة الإيمان, وكانوا يرون أن الإيمان قول واعتقاد, وعمل يزيد وينقص, ويزول بزوال أصل من أصوله. وكانوا يرون أن الأعمال داخلية في مسمى الإيمان و – – وغيرها من مسائل الإيمان.

كما حكاه عنهم غير واحد كالشافعي فقد حكى إجماعهم على كون الإيمان قولاً وعملاً واعتقاداً يزيد وينقص ودخول الأعمال في الإيمان.

وعلى هذا المنهج سار أهل القرون المفضلة، وهو الذي عرف بعد ذلك بمنهج أهل السنة والجماعة في باب الإيمان وهو باقٍ فيمن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين بإذن الله تعالى.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت 241هـ):

«أصول الدين عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله' والاقتداء بهم وترك البدع وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء وترك المراء والجدال والخصومات في الدين.

والسنة عندنا آثار رسول الله'، والسنة تفسير القرآن وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ولا تُدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى» (1).

وقال أبو بكر محمد بن الحسن الآجري (ت 360هـ):

«هذه السنن كلها تؤمن بها ولا نقول فيها كيف؟ والذين نقلوا هذه السنن هم الذين نقلوا إلينا السنن في الطهارة وفي الصلاة وفي الزكاة، والصيام والحج والجهاد وسائر الأحكام من الحلال والحرام فقبلها العلماء منهم أحسن قبول.

ولا يرد هذه السنن إلا من يذهب مذهب المعتزلة، فمن عارض فيها أو ردها، أو قال كيف؟ فاتهموه واحذروه...» (2).

وقال أبو عمر بن عبد البر (ت 463هـ):

«أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات يعني صفات الله سبحانه وتعالى الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكييفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة.

وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرونها ولا يُحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود سبحانه وتعالى.

(1) "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" للالكائي 156/1-157.

(2) "الشرعية" ص 281.

والحق ما قاله القائلو بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة أهل السنة والجماعة، والحمد لله». اهـ (1).

وقال أبو قلابة (2) (ت104هـ):

«لا تجالس أصحاب الأهواء فإني رآمن عليك أن يغمسوك في ضلالتهم ويلبسوا عليك ما كنت تعرف». اهـ (3).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت727هـ):

«والله يعلم أنني بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ما رأيت كلام أحد منهم يدل لا نصاً ولا ظاهراً ولا بقرائن على نفي الصفات الخيرية، بل الذي رأيته أنهم يثبتون صفتها في الجملة، وينفون التشبيه وينكرون على المشبهة». اهـ (4).

هذا وكان التوحيد عند السلف رضي الله عنهم على نوعين:

1- توحيد المعرفة والإثبات وهو توحيد العلمي الخبري.

2- توحيد القصد والطلب وهو توحيد الإرادي الطلبي. وهو توحيد الألوهية أو العبادة.

فلما حصلت بدع الجهمية وبعدها المعتزلة في باب الأسماء والصفات انقسم توحيد المعرفة والإثبات إلى توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات.

– أما توحيد الألوهية فهو:

إثبات العبادة لله وحده لا شريك له وترك الشرك، هو توحيد الله بأفعال العباد.

– وتوحيد الربوبية هو:

الإفراد والاعتراف بأن الله خالق كل شيء ومريه، وهو توحيد الله بأفعاله سبحانه.

– وتوحيد الأسماء والصفات هو:

(1) التمهيد له 145/1.

(2) هو عبد الله بن زيد الجرمي أبو قلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال روى عن أنس بن مالك ومات بالشام سنة 104 هارباً من القضاء. انظر نبذة عنه في "التقريب" 417/1، و"تهذيب التهذيب" 224/5.

(3) انظر كتاب "صون النطق والكلام" للسيوطي ص 55.

(4) "الفتوى الحموية" ص 64.

إثبات ذات الله سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، وأنه ليس كمثل شيء. هو إثبات ما أثبتته الله لنفسه وما أثبتته له رسوله¹ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تأويل ولا تشبيه ولا تمثيل. وكون باب الأسماء والصفات زلّت فيه أقدام أناس وشطحت أفكارهم فيه. ويمكن تقعيد وتأصيل منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة عموماً باختصار، فمنهجهم رحمهم الله يقوم على هذه الأسس:

1- اتباع كتاب الله وسنة رسوله² في كل قضية من قضايا العقيدة، وعدم رد شيء منها، أو تأويله تأويلاً باطلاً.

2- الالتزام بما كان عليه الرسول³ في مسائل العقيدة وخاصةً في باب الأسماء والصفات فنسكت عما سكت عنه ونثبت ما أثبتته لربه عز وجل.

3- عدم الخوض في الأمور الاعتقادية والغيبية مما لا مجال فيه للعقل البشري. بل كانوا يحذرون من هذا المسلك الرهيب المهلك لصاحبه.

4- التأكيد على وحدة كلمة المسلمين، ومتابعة جماعتهم وعدم التخلف عما كانوا عليه

5- يفهمون أن للنصوص معاني معروفة معلومة من لغة العرب، ويفوضون علم الحقيقة والكيفية إلى الله تعالى.

6- عدم مجادلة أهل الكتاب والأهواء والبدع والنهي عن مجالسة أهل البدع والأهواء أو استماع شبههم. إلا في حالة الرد عليهم والدفاع عن العقيدة الإسلامية، أهل هذا الشأن وهم العلماء المختصين به.

7- أن ما حصل من انحراف في هذه الأمة إنما هو بسبب الإعراض عن وحي الله تعالى إلى المناهج البشرية وزيالات أفهامهم كالفلسفات اليونانية المنحرفة، ونواتج العقول الضالة.

نبذة عن نشأة الخوارج

وهو الذين خرجوا على أمير المؤمنين عثمان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

● يقول الشهرستاني⁽¹⁾ عن الخوارج هم:

«كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً سواء كان في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين, أو كان بعدهم على التابعين بإحسان, والأئمة بكل مكان اهـ⁽²⁾. واصطلاح على هذا الاسم على الذين خرجوا على علي بن أبي طالب بعد موقعة صفين وكفّروه وكفّروا عثمان ومعاوية والحكمين وطلحة والزبير بن العوام رضي الله عنهم أجمعين. وقيل سموا بذلك لأنهم خرجوا من الكوفة⁽³⁾ إلى النهروان⁽⁴⁾ أو إلى حروراء⁽⁵⁾⁽¹⁾, لكن هذا التعبير مترتب على التعبير الأول. إذ خروجهم على الإمام علي ؑ يستلزم مفارقتهم له ولجيشه.

(1) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم, ولد بشهرستان عام (479هـ) وانتقل إلى بغداد ثم عاد إلى بلده ومات بها سنة (548هـ), كان متكلماً نصر مذهب الفلاسفة, أشعري العقيدة له مصنفات عديدة منها: "نهاية الأقدام في علم الكلام" — مخطوط — و"الإرشاد إلى عقائد العباد", و"مصارف الفلاسفة" — مخطوط — و"تاريخ الحكماء" — مخطوط — وغيرها. انظر ترجمته في "الأعلام" 215/6, و"معجم المؤلفين" 187/10.

(2) "الملل والنحل" 122/1-123.

(3) الكوفة بالضم مصر معروف بأرض العراق, واختلفوا في سبب تسميتها, فقليل سميت كونه لاجتماع الناس بها من قوله قد تكوّف الرمل إذا اجتمع, عمرت في عهد عمر بن الخطاب سنة 9هـ, وبينهما وبين المدينة عشرون مرحلة. انطلقت منها الجيوش الإسلامية الفاتحة إلى المشرق, كانت منارة من منارات العلم في عهد الخلافة الإسلامية. "معجم البلدان" 490/4-494.

(4) النهروان: بفتح النون أو كسرهما — كووّه واسعة بين بغداد وواسط, وبها وقعة علي بن أبي طالب المشهورة على الخوارج, وهي الآن خراب وسبب خرابها اختلاف السلاطين وقتالهم لبعضهم البعض أيام الدولة السلجوقية, وتُعني عبارة النهروان — تواب العلم — وهي ثلاث نهروانات أعلى وأوسط وأسفل. معجم البلدان 324/5-327.

(5) حروراء: مشتقة من الريح الحارة, قرية بظاهر الكوفة على بعد ميلين منها, نزل بها الخوارج الذين خرجوا على علي ؑ, فنسبوا إليها. قال: وقد رأيت بالرها رملة رعة يقال لها حروراء يؤيد ذلك قول النابغة الجعدي:

يا دار مسلمي بالحرورية أسلم إلى جانب الصمان فالمسلم أحد.

معجم البلدان 245/2 طبعة دار صادر قطع صغير عام 1404هـ.

وكان عليّ ؓ بالكوفة هو وجيشه, فخرجوا منها إلى مكان يجمعهم وحدهم فذهبوا إلى حروراء فسُمُوا بالحرورية لأجله, ثم إلى النهروان, كما هو مدون في كتب السير والمقاتلات.

يقول البغدادي(2): «ثم إن الخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا على حروراء وهم يؤمُّذ اثنا عشر ألفاً»(3).

وأول الخوارج خروجاً على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؓ في معركة صفين عندما رفع جيش معاوية ؓ المصاحف على أسنة الرماح, هم جماعة مسعود بن فذكي التيمي, والأشعث بن قيس, فقالوا: يدعوننا القوم إلى كتاب الله وأنت تدعوننا إلى السيف, فأمرنا علياً أن يرسل إلى الأشتر - قائد جيش علي - ليرجع ويكف عن قتالهم.

ثم حصلت قصة الحكمين. وكان علي بن أبي طالب يريد أن يرسل ابن عباس ليعارض ويتحاكم مع عمرو بن العاص, لكنهم أبوا وقالوا: إنما هو منك, فطلبوا منه إرسال أبي موسى الأشعري, وحصل منه أمر الحكمين ما حصل!

ثم رجعوا عن قولهم, وخرجوا على علي, وقالوا: أنت حكمت الرجال ولا حكم إلا لله, أما أن تتوب فنبائعك وإلا نكفرك ونقاتلك, فخرجوا إلى حروراء بقيادة عبد الله بن الكوَّاء الإشكري, وأشعث بن ربيعي التيمي وهم اثنا عشر ألفاً.

وقد حاول أمير المؤمنين أن يوضح لهم شأن رفع المصاحف وإنها خدعة, وكذلك أمر الحكمين لكنهم كانوا ينقلبون, فأرسل إليهم عبد الله بن عباس(4) رضي الله عنهما, لينظرهم في المسائل التي نقيمها عليه, وهي:

1- أنه حكم الرجال ولا حكم إلا لله فأخطأ وعليه التوبة.

قلت: الصمان في قول الجعدي أرض معروفة شرق صحراء الدهناء متنزه جيد وقت الربيع ومهاجر لبعض الطيور قبل فصل الشتاء وقت معروف بالصفري.

(1) ذكره عمار طالب في آراء الخوارج الكلامية 18/1.

(2) أبو منصور عبد القاهر بن طار بن محمد البغدادي الاسفرائيني التيمي, ولد ببغداد كن رحمه الله مؤرخاً في الفرق عالماً متقناً فيها. توفي عام (429هـ). وله مصنفات منها "الفرق بين الفرق", "أصول الدين".

(3) انظر الفرق بين الفرق 51.

(4) انظر الفرق بين الفرق ص 51.

2- قاتل في معركة الجمل ولم يسب، فلم؟ فإن كانوا مسلمين فلا تجوز مقاتلتهم ولا سبيهم، وإن كانوا كافرين فتجب مقاتلتهم وسبيهم.

3- أنه في التحكيم لم يسم نفسه أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين. فأجابه ابن عباس عنها الجواب الكافي الوافي الذي أقام عليهم الحجة، فرجع معه كثير منهم وتابوا من عملهم، منهم عبد الله بن الكوّاء اليشكري، وكان عددهم ثمانية آلاف (1). فقال لهم علي بن أبي طالب اعتزلوني، أي لا تقاتلوا معي أهل النهروان، وسار إلى النهروان بقية الخوارج بقيادة عبد الله بن وهب الراسبي (2) وحرقوص بن زهير (3).

وحصل منهم شرٌ كثير، استحلوا دماء المسلمين وأموالهم وقتلوا الصحابي: عبد الله بن خباب بن الأرت (4) حيث لقوه وهم في طريقهم إلى النهروان وهو يهرب منهم فأحاطوا به وقالوا من أنت فقال أنا عبد الله بن خباب بن الأرت. فقالوا حدثنا حديثاً سمعته من أبيك عن رسول الله فقال:

(1) انظر البداية والنهاية 291/7، والفرق بين الفرق 52، 53.
(2) عبد الله بن وهب الراسبي الأزدي أدرك النبي، شارك في فتوح العراق مع سعد بن أبي وقاص، كان من أنصار علي ثم خرج عليه مع رؤوس الخوارج خطيب ذوبيان بايعه الخوارج سنة 37هـ ولما عرضت عليه الإمامة قال: ((هاتوها أما والله لا آخذها رغبة في الدنيا ولا أدعها خوفاً من الموت)). كان أمير خوارج النهروان وفيها قتل في 9 صفر 38هـ. انظر آراء الخوارج الكلامية 95-88/1.

(3) حرقوص بن زهير السعدي وقيل البجلي المعروف بذي النديه. حضر فتوح العراق. ذكر الطبري أن عتبة بن غزوان كتب إلى عمر يستمده فأمدّه بحرقوص بن زهير هذا وهو الذي فتح سوق الأهواز. من رؤوس الخوارج يوم النهروان برز لعلي بن أبي طالب وقال له: ((لا نريد بقتالك إلا وجه الله والدار الآخرة)). وفي النهروان قتل كان علامة على الفئة الذين قتلهم أجر يوم القيامة لقوله: ((آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدرر)) رواه مسلم رقم 1064. انظر الإصابة رقم 1656 والفرق ص 51-54.

(4) عبد الله بن خباب بن الأرت التيمي ذكره الطبري من الصحابة وقال ابن خزيمة أدرك النبي عليه السلام، روى ابن منده أنه أول مولود في الإسلام عبد الله بن الزبير وعبد الله بن خباب وقد سماه النبي عبد الله وقال لأبيه خباب أنت أبو عبد الله. روى الحسن البصري أن الصرم من الخوارج أوقفه فانصرفوا يسألونه فقال لهم: أما فيكم فلا ولكن سمعت رسول الله يقول: ((يكون من بعدي قوم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم...)) الحديث. وقد قتلوه هو وابن له من جارية والجارية. انظر الإصابة رقم 4638.

سمعت أبي يقول: قال رسول الله: «ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، فمن استطاع أن يكون فصولاً فلا يكون قاتلاً» (1).

فسأله عن رأيه في الشيخين فذكرهما بخير، وسأله عن ذي النورين عثمان فجعله مُحَقَّقاً في أول خلافته وآخرها، وعن علي قبل التحكيم، وبعده، فقال: «إنه أعلم بالله منكم وأشد توقياً على دينه وأنفذ بصيرة»، فأخذوا عليه ذلك، فشَدَّ عليه رجل منهم اسمه مسمَعُ فقتله، فجرى دمه فوق النهروان إلى الجانب الآخر، ثم قدموا على أم ولده في منزله وكانت حاملاً، فقالت إني امرأة حبلى، ألا تتقون الله! فذبحوها وبقروا بطنها عن ولدها، وقتلوا جاريته (2).

فاستنكر الناس منهم ذلك أشد الاستنكار وكانوا خارجين مع علي إلى قتال أهل الشام فلما علموا بذلك تراجعوا وأشاروا على علي أن يذهب إليهم.

أرسل إليهم الإمام علي من جهته الحرب بن مرة العبدي، فقال له أخبرني خبرهم وأعلم لي أمرهم واكتب إليّ بذلك على الجلية، فلما قدم إليهم قتلوه (3).

فبلغ ذلك علياً فسار إليهم حتى بلغ النهروان، فلما اجتمع الصَّفَّان طلب منهم علي قتلة عبد الله بن خباب فقالوا نحن جميع قتلته، ونحن مستحلون دمه ودماءكم!!

فوعظهم الإمام علي ونصحهم قبل المعركة لكنهم قالوا لبعضهم لا تسمعوا له وتهيئوا للرواح إلى الجنة، والتحم الصفان، وكان يرددون: «لا حكم إلا لله».

وبرز حرقوص بن زهير لعلي وقال: يا ابن أبي طالب ما نريد بقتالك إلا وجه الله والدار الآخرة، وقال له علي: بل مثلكم كما قال الله عز وجل: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} [الكهف: 103، 104].

وجعل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه مع أبي أيوب الأنصاري، وجعلها أمن لمن أراد التوبة منهم وأمره أن يقول:

(1) متفق عليه رواه البخاري 1318/3 كتاب المناقب، باب علامات النبوة رقم 3406. ومسلم،

كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب نزول الفتنة كمواقع المطر رقم 2886. 2211/4.

(2) انظر البداية والنهاية 298/7، والفرق 51-52، ودار الفرق في تاريخ المسلمين ص 59.

(3) البداية والنهاية 198/7.

«من جاء إلى هذه الراية فهو آمن، ومن انصرف إلى المدائن أو الكوفة فهو آمن، إنه لا حاجة لنا إلا فيمن قتل إخواننا». فانصرف منهم طوائف ليست بقليلة، وأمرهم علي باعتزال القتال ذلك اليوم.

فظهر الأمر في تلك المعركة لعلي بن أبي طالب وقتلهم كلهم إلا تسعة نفر حاربوا أمر علي جماعته

بالبحث عن ذي الندية أو صاحب المخدج⁽¹⁾، فلما وجدوه سجد علي بن أبي طالب لله شكراً حيث تيقن أنهم هم الذين أمر الرسول بقتلهم بأحاديث كثيرة، منها حديث سويد بن غفلة قال: قال علي: إذا حدثتكم عن رسول الله فلائن آخر من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة. سمعت رسول الله يقول: «سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا التقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة».

ومن طريق آخر عن سلمة بن كهيل قال حدثني زيد بن وهب الجهني وذكر الحديث. ثم قال علي: «لو يعلم الجيش الذي يصيبونهم ما قُضي لهم على لسان نبيهم لا تاكلوا عن العلم، وآية ذلك أنه فيهم رجلاً له عضد وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض. فتذهبون على معاوية وأهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذرايكم وأموالكم، والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم - يعني الخوارج - فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله».

قال سلمة بن كهيل، فنزلني زيد بن وهب الجهني منزلاً حتى قال: مررنا على قنطرة فلما التقينا وعلى الخوارج يؤمئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم علي ألقوا الرماح وسلوا السيوف من جنوبها فإني أخاف أن يناشدكم كما ناشدكم يوم حروراء، فرجعوا فوحشوا رماحهم وسلوا سيوفهم وشجرهم الناس برماحهم قال: وقتل بعضهم على بعض. وما أصيب من الناس يومئذ - أي قوم علي - إلا رجالان. فقال علي بن أبي طالب: التمسوا فيهم المخدج فالتمسوه ولم يجدوه

(1) ذي الندية هو رجل إحدى يديه كندي المرأة أو كلحمة الشاة عليها شعرات بيض، وصاحب المخدج هو المخدج ناقص الخلقة، ومخدج اليد ناقصها، تقدمت ترجمته وهو حرقوص بن زهير السعدي. انظر القاموس المحيط 237، ومختار الصحاح ص 170 مادة خدج.

فقام علي حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض قال: أخروهم فوجدوه مما يلي الأرض. فكبر، ثم قال صدق الله وبلغ رسوله.

فقام إليه عبدة السُّلماني فقال يا أمير المؤمنين: الله الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا الحديث من رسول الله فقال: أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استخلفه ثلاثاً وهو يحلف له⁽¹⁾. رواه مسلم وبعد مقتل الخوارج في النهروان فلت منهم تسعة نفر: صار رجلان إلى سجستان⁽²⁾، ورجلان إلى اليمن، ورجلان على عمان⁽³⁾، ورجلان إلى ناحية الجزيرة⁽⁴⁾، ورجل إلى تل موزن⁽⁵⁾. وقصة معركة النهروان وخروج الخوارج إليها مسطورة في كتب التاريخ وغيرها⁽⁶⁾.

ولم ينته الخوارج بعد هذه المعركة التي ذهبت بجميع الخوارج عدا نفر يسير. بل تتابع أمرهم في عهد الدولة الأموية والعباسية، ولهذا لما قيل لعلي بن أبي طالب: الحمد لله الذي أراح العباد منهم

(1) رواه مسلم بعدة طرق تبلغ حد التواتر 746/2-749 كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج رقم 1066.

(2) **سجستان**: ناحية كبيرة ولاية واسعة أرضها كلها رملة سبخة والرياح فيها لا تسكن أبداً. قال الاسطخري: أرض سجستان رمالها حارة بها نخل ولا يقع بها الثلج أهـ. مع أنها وسط آسيا بها كثير من الخوارج وأهلها من الفرس وفيهم المذهب الحنفي. خرج منها علماء كثيرون. قلت أثنى عليها ياقوت وعلى أهلها. "معجم البلدان" 190/3-192.

(3) **عُمان**: بضم أوله وتخفيف ثانيه، إقليم على ساحل بحر اليمن والهند يشمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزروع، حرها يضرب به المثل، أكثر أهلها في أيامنا من الخوارج إباضية ليس بها غير هذا المذهب إلا طارئ، قال عليه السلام: ((من تعذر عليه الرزق فعليه بعُمان)) وقال: ((إني لأعلم أرضاً من أرض العرب يقال لها عمان على ساحل البحر والحجة فيها أفضل من حجتين من غيرها)). قاله ياقوت "معجم البلدان" 15/4. والحديثان فيهما مقال كثير!

(4) لم أجدها في المعجم بل ذكر مواضع عديدة بهذا الاسم بلغت 16 موضعاً لكن لعلها جزيرة أقور بين دجلة والفرات يقربها من موضع خروج الخوارج. المعجم 139/2 ط صادر 1404. فالمراد بها الجزيرة الفراتية. والله أعلم.

(5) **تل موزن**: بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي — بلد قديم بين رأس عين وسوج يُزعم أن جالينوس كان بها. منبه بحجارة عظيمة سود، فتحها عياض بن تميم سنة 17هـ. المعجم 45/1 ط صادر 1404هـ قلت: الظاهر أنها في العراق بين دجلة والفرات لأن فتوحات عياض بن تميم في هذه المنطقة.

(6) انظر تاريخ الإسلام لابن جرير 124/6 وما بعدها، والبداية 295/7-300، والملل والنحل 124/1، ولوامع الأنوار البهية 86/1. دراسة عن الفرق 55-61، مقدمة آراء الخوارج الكلامية. والفرق بين الفرق 51-54 وغيرها.

قال، كلا والذي نفسي بيده إن منهم لفي أصلاب الرجال، وإن منهم لمن يكون مع الدجال (1). اهـ.

• أشهر أسمائهم:

هذا وقد عرف الخوارج بأسماء عديدة أشهرها:

- المارقة: وذلك لأخبار الرسول^ص عنهم بأنهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية
- المحكمة: لترديدهم عبارة لا حكم إلا لله.
- الشراة: لأنهم يزعمون أنهم باعوا أنفسهم لله عز وجل أخذوا من قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ} [البقرة: 207]. وهذا ما يسمون به أنفسهم.

• الحرورية: لخروجهم من الكوفة واجتماعهم أرض في حروراء في العراق.

ويقول عدي بن حاتم الطائي في ذكر صفات وأسماء هؤلاء (2):

نسیر إذا ما كاع قومٌ وبلدوا	برايات صدق كالنسور الخوافق
إلى شر قوم من شراة تحزبوا	وعادوا إله الناس رب المشارق
طغاة عماء مارقين عن الهدى	و كل يرى قوله غير صادق
وفينا عليّ ذو المعالي يقودنا	إليهم جهاراً بالسيوف البوارق

– وقد ورد في ذمهم والتحذير من أفعالهم أحاديث كثيرة في الصحاح والمسانيد حتى إن الإمام مسلم روى أحاديثهم في صحيحه من عشرة أوجه (3).

أذكر هنا حديثاً واحداً هو أصح ما ورد فيهم مما اتفق عليه الشيخان لعله يكون جامعاً لما نريد معرفة عن هذه الطائفة، والحكم النبوي فيهم، فعن أبي سعيد الخدري^{رضي} قال: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ^ص وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا؛ أَنَّهُ ذُو الْخَوِصِرَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اْعْدِلْ! فَقَالَ: ((وَيْلَكَ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ، قَدْ خَبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلْ. فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي فِيهِ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ: دَعُهُ فَإِنَّ

(1) انظر لوامع الأنوار البهية 86/1 وما بعده. وصح عن النبي^ص وجوه عديدة قوله: ((لا يزالون في الخروج عن يكون آخرهم مع الدجال)).

(2) نقل هذه الأبيات عنه عبد القاهر البغدادي في الفرق ص 53.

(3) ذكره في لوامع الأنوار 86/1 وانظر صحيح مسلم كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفتهم 740-750.

لَهُ أَصْحَابًا يَخْقَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَفْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَمَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَصِيهِ - وَهُوَ قَدْزُهُ - فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قَدْزِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْتُ وَالِدَمُ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إِحْدَى عَضْدِيهِ مِثْلُ تَذِي الْمَرْأَةِ أَوْ مِثْلِ الْبَضْعَةِ تَذَرْدَرُ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ)) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَالْتُمَسَ فَأَتِيَ بِهِ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ الَّذِي نَعْتُهُ.

قال فنزلت فيه - أي في ذي الخويصرة - قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رِضًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ} [التوبة: 58] (1).
وقال أبو بكر الآجري (2):

«وَأول قرن طلع منهم على عهد رسول الله هو رجل طعن على النبي وهو يقسم الغنائم بالجعرنة، فقال: اعدل يا محمد فما أراك تعدل. فقال النبي: «ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعدل». فأراد عمر أن يضرب عنقه.... الحديث. ثم إنهم بعد ذلك خرجوا من بلدان شتى واجتمعوا وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى قدموا المدينة، فقتلوا عثمان بن عفان وقد اجتهد أصحاب رسول الله من كان في المدينة في أن لا يقتل عثمان فما أطاقوا ذلك.
قال: ثم خرجوا بعد ذلك على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ولم يرضوا بحكمه. وأظهروا قولهم وقالوا: لا حكم إلا لله. فقال علي: «كلمة حق أرادوا بها الباطل». فقاتلهم علي فأكرمهم الله عز وجل بقتلهم، وأخبر عن النبي بفضل من قتلهم أو قتلوه، وقاتل معه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فصار سيف علي بن أبي طالب والخوارج سيف حق إلى أن تقوم الساعة...» اهـ (3).

-
- (1) رواه البخاري 2540/6 كتاب استتابة المرتدين، باب من ترك قتال الخوارج للتلأف... رقم 6534. ورواه مسلم 744/2 في كتاب الزكاة، باب الخوارج وصفاتهم رقم 1064.
(2) هو محمد بن الحسن الآجري — نسبة إلى آجر من قرى بغداد — ولد قبل سنة (330هـ) فيها وانتقل إلى بغداد و بها ثم انتقل إلى مكة وفيها توفي عام (360هـ)، فقيه محدث عالماً له مصنفات عديدة منها: "أخلاق العلماء"، "الغريباء" — مخطوط — "فرض طلب العلم"، "التصديق بالنظر إلى الله تعالى"، وكأنه قدم في رسالة علمية وهو قطعة من كتابه الكبير الشهير "الشریعة" "أخبار عمر بن عبد العزيز" وغيرها. انظر الأعلام 97/6.
(3) انظر الشريعة له ص22.

- أما عن عدد فرقهم فاختلف عبارات مؤرخي الفرق فيهم:

• فقد عدد أبو الحسن الأشعري منهم 24 فرقة (1).

• وعدد الرازي 21 فرقة (2).

• وعدد الملطي أنهم 25 فرقة (3).

• وقال السفاريني أنهم 25 فرقة (4).

• وقال البغدادي أنهم عشرون فرقة (5).

• ذكر الشهرستاني منهم 23 فرقة (6).

لكن فرق الخوارج ترجع إلى هذه الأصول وهي:

- المحكمة الأولى (7) - فقد عدّها أصحاب الفرق أول فرق الخوارج وهي كذلك وقد سبقت

الإشارة في نشأتهم عندما قالوا لا حكم إلا لله وقد قُتلوا في النهروان كما سبق.

- الأزارقة: أتباع نافع بن عبد الله بن الأزرق (8).

- النجدات: أتباع نجدة بن عامر النخعي (9).

(1) المقالات 213-167/1.

(2) الاعتقادات 58-49.

(3) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع له 175-167.

(4) لوامع الأنوار 89-87/1.

(5) الفرق 15, 49.

(6) الملل والنحل 143-124/1.

(7) انظر عن عقائدهم في الفرق 55-51, التنبيه 51, لوامع الأنوار 287/1, الاعتقادات 49,

الملل 124/1, آراء الخوارج الكلامية 46-35/1, دراسة عن الفرق 61-51.

(8) تفاصيل عقيدتهم في الملل 130-127/1, التنبيه ص 54, 167, الفرق 58-56, الاعتقادات

الاعتقادات 50, لوامع الأنوار 87/1, تاريخ المذاهب 74-73/1, المقالات 174-168/1, دراسة

عن الفرق 70-66.

ونافع هذا هو أبو راشد من بني حنيفة, وقد وهم الملطي بقوله هم أصحاب عبد الله بن الأزرق بل هو أبو نافع كان شجاعاً كان يسأل ابن عباس رضي الله عنهما معاني القرآن, خرج بأصحابه من البصرة إلى الأهواز وبلاد فارس كانوا أقوى الخوارج وأعتاهم. وقد قتل نافع فر حروبه مع جنود عبد الله بن الزبير في معركة درلاب الأهواز.

(9) انظر تفاصيل عقيدتهم في الاعتقادات 51-50, التنبيه 55, 168, الملل 133-130/1,

دراسة عن الفرق 72-70, الفرق 61-58, المقالات 176-174/1, لوامع الأنوار 87, تاريخ

المذاهب الإسلامية 76-74/1.

– الصفريّة: أتباع زياد بن الأصفر⁽¹⁾.

– العجاردة: أتباع عبد الكريم بن عجرد⁽²⁾.

– الأباضية⁽³⁾: نسبة إلى عبد الله بن أباض بن ثعلبة التميمي من بني مرة الذين منهم رهط الأحنف بن قيس – الحكيم المشهور – ظهرت خلافة معاوية بن أبي سفيان ؓ وعاش إلى خلافة عبد الملك بن مروان خلافاً للشهرستاني الذي يقول إنه عاش في آخر أيام مروان بن محمد. أما الأباضية في الوقت الحالي فيعتقدون أن مؤسس هذه الفرقة هو جابر بن زيد أبو الشعثاء⁽⁴⁾, أما عبد الله بن أباض فهو من كبار أئمتهم ومجتهديهم. كما يزعمون أنهم ليسوا خوارج، بناء على منازعتهم للأزارقة والصفريّة ومفارقتهم لهم، لكن ذلك ليس بصواب⁽⁵⁾, حيث يعتقدون أنهم

ونجدة هذا من خوارج اليمامة، أراد اللحق بالأزارقة فلقبه قوم منهم خرجوا على نافع بن الأزرق فأخبروه، فخروجهم عليه وسبب ذلك، فبايعوه على الإمامة ورجعوا معه إلى اليمامة. ويسمون بالعادرية لأن نجدة عذر من جهل في المسائل. قتله أبو فديك لخلاف معه. وصارت النجدة بعده ثلاثة فرق: النجدية — العطوية — الفدكية.

(1) انظر عقائدهم في الملل 143/1، اللوامع 87/1، المقالات 182-183/1، الفرق 60-63، تاريخ المذاهب 75-77/1، دراسة عن الفرق 72-74، التنبيه 56، 167، الاعتقادات 57. واختلفوا في نسبة الصفريّة، فقد نسبهم الملطي مرة فقال هم أصحاب المهلب بن أبي صفرة وقال مرة أخرى سموا بعبيد بن الأصفر. وقال د. أحمد جلي نسبته على عبد الله بن صفار التميمي. أما الذي عليه أكثر أصحاب المقالات فهو نسبته إلى زياد بن الأصفر وقيل يسمون الأصفريّة. وهم من فرق الأزارقة قال أبو الحسن: كل الأصناف سوى الأزارقة والأباضية والنجدية إنما تفرعوا عن الصفريّة.

(2) انظر الملل 135-136/1، الاعتقادات 51-52، التنبيه 16/1، المقالات 177-182، الفرق 63، تاريخ المذاهب 88/1، اللوامع 88/1، قال إنها نسبة إلى عبد الرحمن بن عجرد — ولعله تصحيف — قيل افترقت من العطوية من النجدة وقيل على قول الأكثر أنهم من البهية. وقد أوصل الأشعري فرقهم إلى خمسة عشر فرقة.

(3) انظر عنهم: الملل 141-142/1، الاعتقادات 57، اللوامع 88/1، التنبيه 55، 68، تاريخ المذاهب 78/1، الأباضية لصابر طعيمة 43-49، الفرق 70-71، المقالات 183-189/1، دراسة عن الفرق 74-78، آراء الخوارج الكلامية 193-197، ضحى الإسلام 336/3.

(4) هو أبو الشعثاء الأزدي تابعي جليل من كبار التابعين ولد 21هـ — أخذ عن ابن عباس وابن عمرو، ومعاوية وغيرهم روى له الشيخان، روى ابن حجر عن عزرة قال دخلت على جابر بن زيد فقلت له إن هؤلاء القوم ينتحلونك — يقصد الأباضية — قال أبرأ إلى الله من ذلك. انظر تهذيب التهذيب 38/2، الطبقات الكبرى لابن سعد 181/7.

(5) انظر دراسة عن الفرق 84-90 كذلك آراء الخوارج 201-208.

امتداد لحركة المحكمة الأولى, والأباضية الآن موجودون في عمان ولهم دولة مستقلة وفي شمال أفريقية وزنجبار وأنحاء من ليبيا والجزائر في المغرب الإسلامي.

● تنبيه:

تبرؤ الإباضية من الخوارج, إنما هو تبرؤ من الإزارقة والنجدات والصفرية والذين يشكلون جمهور الخوارج, ويظهر هذا جلياً في تراثهم حيث يزعمون على المحكمة الأولى, وقلهم بكفر النعمة لمرتكب الكبيرة, وتخليد صاحب الذنب في الآخرة في النار, ثم تأثروا بمذهب المعتزلة في إنكار الصفات هذا خلاصته ما يناسب ذكره في هذا المقام!

نبذة عن نشأة المعتزلة

– في أواخر القرن الأول الهجري ظهرت مقالات الخوارج خاصة الأزارقة والصفيرية، ومن هذه المقالات التي انتشرت بين المسلمين مسألة حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا، ومنزلته في الآخرة، حيث سلكت هاتين الطائفتين من الخوارج في تكفير مرتكب الذنب وعده كافراً مرتداً في الدنيا خالداً مخلداً في نار جهنم.

أقول في هذا الوقت كان الناس يسألون عن حكم هذه المسائل، وفي هذه الأثناء بذرت بذرة المعتزلة ونشأة فرقتهم.

فقد دخل رجل على الإمام الحسن البصري رحمه الله، وقال يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر تخرج عن الملة – وهم وعيدة الخوارج –، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهم مرجئة هذه الأمة. فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟!

فتفكر الحسن البصري رحمه الله في ذلك، وقبل أن يجيب، قال واصل بن عطا الغزالي: أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق الإيمان ولا كافر مطلق؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين.

ثم قام واعتزل إلى سارية من سواري المسجد يقرر ماجاء به على جماعة من أصحاب الحسن البصري، منهم عمرو بن عبيد البصري القديري، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسُمِّي هو وأصحابه معتزلة(1).

بل هناك رواية أخرى مفادها أن الحسن البصري لما سمع من واصل بن عطاء بدعته في المنزلة بين المنزلتين طرده من مجلسه، فغلب على واصل وأتباعه وصف المعتزلة لعزل الحسن لهم عن مجالسه!

(1) انظر الملل 255/1، الفرق 81-82، تاريخ المذاهب 124/1، المعتزلة بين القديم والحديث ص 104، الاعتقادات 34-38.

ثم اعتزل إلى سارية من السواري وانضم إليه عمرو بن عبيد فقال الناس: إنهما قد اعتزلا قول الأئمة، وسمي أتباعهما يومئذ معتزلة⁽¹⁾. فصار سوء أدب واصل مع شيخه أداه إلى الاعتزال. - وما دام الحديث عن نشأة هذه الفرقة فلا مانع من التعرّيج على قول أحد العلماء في نشأتهم

خالف به قول جمهور مؤرخي المقالات، وهو قول الملطي⁽²⁾ رحمه الله فقال: «وهم سُموا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسن بن علي عليه السلام معاوية وسلم إليه الأمر اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس وذلك أنهم كانوا من أصحاب علي، ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا نشتغل بالعبادة فسموا بذلك معتزلة». اهـ⁽³⁾.

وقال بعض العلماء المعاصرين أن المعتزلة سموا بذلك لأن جماعة منهم كانوا يحضرون مجلس الحسن البصري منهم معبد الجهني، فلما سمعوا الحسن البصري يصرح بعقيدة السلف والرعيّل الأول من صحابة رسول الله^ﷺ والتابعين لهم بإحسان، ويثبت ما أثبتته الله لنفسه من الصفات، اعتزلوا مجلسه، وسمّوا معتزلة⁽⁴⁾.

- وقد اتصفت المعتزلة ببعض معتقدات أخرجتها عن جماعة المسلمين وسأذكرها مقتصرًا على ما كان محل إجماع عندهم أو اتفقت عليه الأغلبية منهم وهي:

1- أن الفاسق من أمة محمد^ﷺ ليس بمؤمن ولا كفر بل هو في منزلة بين المنزلتين، وهذا سبب اعتزلهم كما تقدم، كما أنها أول مبتدعاتهم.

(1) الفرق بين الفرق 15، 82.

(2) هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي نسبة على ملطيه في فلسطين وينسب كذلك إلى الطرائقي بيع طرائف الخشب. كان فقيهاً قاضياً مقرئاً له "كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع"، روى عن ابن الأنباري مات في عسقلان بفلسطين عام 377هـ رحمه الله. انظر تاريخ التراث العربي 4/45، مقدمة التنبيه 8-10، تاريخ المذاهب 1/124.

(3) التنبيه ص 41، ولا يخفى ما فيه خلاف ما ذهب إليه جمهور أصحاب المقالات!

(4) ذكر الشيخ صالح البليهي في عقيدة المسلمين 2/475، 491. أقول وهذا يدخل ضمن مقتضى قول الجمهور في الاعتزال، هو الحيد عن عقيدة السلف في مرتكب الكبيرة والأسماء والصفات وغيرها.

فهذا هو حكمه في الدنيا إذا لم يتب أما في الآخرة فهم يوافقون الخوارج في كونه خالداً مخلداً في نار جهنم ولهذا قيل عن المعتزلة أنهم «مخانيث الخوارج»⁽¹⁾. وسموا ذلك في عقيدتهم المنزلة بين المنزلتين.

2- نفهم الصفات الأزلية لله عز وجل كالسمع والبصر والعلم وغيرها تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

- ونفهم رؤية الله سبحانه وتعالى في الآخرة بالأبصار.

- واتفاقهم على أن القرآن ليس كلام الله، بل هو محدث مخلوق.

وهذه العقائد تسمى عندهم **بالتوحيد** كما قعده المتأخرون منهم. وكلها تتعلق بنفي الصفات اللائقة بالله عنه سبحانه!

3- اعتقادهم بأن الله سبحانه وتعالى غير خالق لأفعال الناس وأنه لم يردّها سبحانه، بل العبد يخلق فعل نفسه أي أنه سبحانه لم يشأ ما نهي عنه ولم يأمر به.

ومنهم من غلا في ذلك وقال إن الله لا يعلم فعل العبد إلا بعد وقوعه. تعالى الله عن قولهم، ولهذا سموا بالقدرية ويعرف هذا عن المتأخرين **بالعدل**.

4- قالوا بوجوب الخروج على الإمام الجائر حتى يعترف بظلمه وجوره ويتوب، وفيه قالوا بأن أهل الجمل وصفين فسقة بجملتهم لا تقبل شهادتهم جملة. فلوا أتى شاهدان أحدهما من أصحاب علي والآخر من أصحاب معاوية فإن شهادتهما ترد جميعاً لأننا لا نعرف من الفاسق منهما. وهذه العقيدة تسمى عند متأخريهم **بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**.

5- تخليد صاحب الذنب في الآخرة بالنار، إذا لم يتب منه في الدنيا، وهو الأصل من أصولهم الخمسة الذي اصطالحوا عليه «**بإنفاذ الوعيد**».

هذه جملة العقائد التي عرفوا بها وتميزوا بها عند باقي الطوائف⁽²⁾، وهي محل اتفاق بينهم، وربما سميت بالأصول الخمسة.

(1) انظر الفرق بين الفرق 82.

(2) انظر هذه العقائد في: "الملل" 50/1-57، "الفرق" 78-81، "المقالات" 1/235-249، "التنبيه" 41-47، "الاعتقادات" 38-49، "اللوامع" 1/76، "تاريخ المذاهب" 1/126-129، "مقدمة محقق أصول" اللالكائي 1/28-32، "المعتزلة بين القديم والحديث" 47-81، و"الأصول الخمسة وشرحها" للقاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي.

● وقد وقفت على نكتة عجيبة هي أن في اليهود طائفة تسمى "الفروشيم" كانت تتكلم في القدر يقولون: إن الأفعال ليست كلها من خلق الله، وكذلك كانوا يقرّون التوراة على مقتضى منطق الحكماء من أسلافهم، فانظر إلى هذا التشابه بينها وبين طائفة المعتزلة عند المسلمين، والذي حدى ببعض مؤرخي الملل أن يعتقد بأن المعتزلة من بقايا فكر تلك الطائفة اليهودية الفروشيمية⁽¹⁾.

● أشهر فرق المعتزلة:

- هذا وقد بلغت فرق المعتزلة على ما ذكره كتاب الملل والفرق عشرين فرقة⁽²⁾، هذه أهمها:
- الواصلية: أتباع واصل بن عطاء⁽³⁾ وأصحابه عمرو بن عبيد صاحب العمروية⁽⁴⁾.
 - الهذيلية: أصحاب أبي الهذيل العلاف⁽⁵⁾.
 - النظامية: أتباع إبراهيم النظام⁽¹⁾.

(1) نقل ذلك محمد أبو زهره في "تاريخ المذاهب" 125/1 عن المقرئ في خطه، وأحمد أمين في "فجر الإسلام".

(2) "الفرق" 78، "اللوامع" 76/1، "الملل" فهرس المجلد الأول، و"الاعتقادات" 38/1، "تاريخ المذاهب" 138-139، "التنبيه" 40.

(3) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزالي — لأنه كان يجلس في سوق الغزالين — ولد بالمدينة سنة 80هـ، ورحل إلى البصرة وتلمذ على الحسن البصري ثم اعتزله. كان متكلماً بليغاً عالماً — من مات بالبصرة 131هـ. "اللوامع" 77/1. وانظر سيرته وفرقة "تاريخ التراث العربي" 18/4. "مقدمة" محقق اللالكائي 28/1، "الفرق" 81، "الملل" 53/1-57، "الاعتقادات" 36، "التنبيه" 40، "صفى الإسلام" 98-97-3.

(4) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب مولى بني تميم، جده من سبي كابل، ولد في بلخ عالم 80هـ كان عالماً زاهداً تتلمذ على الحسن البصري ثم اعتزل مع واصل، تر الجرح والتعديل مات سنة 144هـ فرقة تسمى العمروية. انظر "تاريخ التراث" 20/4، "الاعتقادات" 36، "ضحى الإسلام" 98-97/3، "الفرق" 15، 84، "اللوامع" 77/1.

(5) هو أبو الهذيل محمد بن عبد الله العلاف، كان مولى لعبد قيس، ولد سنة 135هـ بالبصرة أخذ لعلم عن بشر بن سعيد وأبي عثمان الزعفراني صاحباً واصل بن عطاء، كان يلقب بخربان والخر بالفارسية الحمار، لم يدرك في الجدل مثله كما قال الملطي: كان متكلماً من تلامذته النظام، وقد عمر نحو مائة سنة خالف المعتزلة في مسائل كثيرة استوجب كثرة الردود عليه مات سنة 226هـ له مصنفات. انظر سيرته وفرقة في: "التنبيه" 43-44، "الفرق" 85-92، "تاريخ التراث" 66/4، "الاعتقادات" 40، "الملل" 57-60.

– الجاحظية: أتباع الأديب المشهور بالجاحظ (2).

– الحيائية: أتباع محمد بن عبد الوهاب الحيائي (3).

وهؤلاء الفرق تتحد في الأصول الخمسة، سالفه الذكر، وتختلف في بعض مسائلها وتفصيلها، كما بسط ذلك عرضاً ونقداً أبو الحسن الأشعري في كتابه "مقالات الإسلاميين" وأبو محمد بن حزم في كتابه "الفصل في الملل والأهواء والنحل" رحمهما الله.

(1) هو إبراهيم بن سيّار النظام أبو إسحاق، تلميذ بن أخت العلاف، كان ينظم الخرز لذلك سمي بالنظام ولد في البصرة، طالع كتب الفلاسفة وعاشر الثنوية والسُّمنية من الملاحدة، وأخذ عن هشام بن الحكم الرافضي. كان متكلماً جدلياً شاعراً، رد عليه كثير من المعتزلة لشيخه أبي الهذيل العلاف والحيائي ومن تلامذته الجاحظ له مصنفات منها: "النكت" و"التوحيد"، "العالم" و"رد على الثنوية" وهو صاحب "الطفرة" المشهورة عنه. مات ببغداد سنة 220هـ. انظر ترجمته وفرقته في:

"الملل 67-60/1"، "الفرق" 110-93، "الاعتقادات" 41-40، "اللوامع" 78-77/1، "تاريخ التراث" 70-67/4، "التنبيه" ص44، "صفى الإسلام" 126-106/3.

(2) هو أبو عثمان عمرو بن محمد الجاحظ — سمي بذلك لحجوظ عينيه — ولد بالبصرة وأخذ عن علمائها، ولازم النظام وأخذ عنه الاعتزال، علم علم الكلام، طالع كتب الفلاسفة أقام ببغداد، وهو من كبار المعتزلة كسابقه ضلالاته في كتبه مشهورة من كتبه: "الحيوان"، و"جلاء البيان والتبيين"، "رسالة التريب والتدبير"، راجع فرقته وسيرته: "الملل" 82-80/1، "الاعتقادات" 44، "الفرق" 131-29، "اللوامع" 80-79/1، "تاريخ المذاهب" 129/1، "صفى الإسلام" 140-127/3.

(3) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجُبائي — نسبة إلى جُبّا من أعمال له — ولد عام 235هـ عرف من صغر — الجدل بقوة جدله، أخذ عن أبي يعقوب الشحام زعيم الشحامية من أصحاب العلاف.

هو شيخ المعتزلة في القرن الثالث من تلامذته أبو الحسن الأشعري، وابنه عبد السلام أبو هاشم زعيم فرقة البهشمية، من منصفاته: الرد على أصول النجوم، تفسير القرآن، اللطيف، وقد رد عليه الأشعري [تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أصل الإفك والبهتان، ونقد ما حرفه الحسائي والبلخي في تأليفهما].

انظر عنه وفرقته: "الملل 90-83/1"، "الفرق" 36-35، "اللوامع" 80/1، "الاعتقادات" 44، "تاريخ التراث" 77-75/4، "تاريخ المذاهب" 129/1.

نبذة عن نشأة المرجئة

— الإرجاء لغة هو التأخير⁽¹⁾.

قال تعالى: {وَأَخْرُوجُوا مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ} [التوبة: 106] أي مؤخرون حتى ينزل الله فيهم ما يريد. وقال تعالى: {أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ} [الأعراف: 111] أي أخره وأخاه.

وللإرجاء عدة معانٍ كالخوف والناحية وغيرها، لكن أشهر هذه المعاني المعنى الأول والهمزة فيه أصلية، وهناك معنى آخر هو إعطاء الرجاء، والهمزة فيه منقلبة عن حرف علة.

- الإرجاء في الاصطلاح على المعنى اللغوي المشهور له عدة معانٍ منها:

- 1- إرجاء المقاتلين من الصحابة، فلا تفسق أحداً منهم، بل لكل أمرهم نفوضه إلى الله. وهذا أول إرجاء — إن صح التعبير — حصل في الأمة الإسلامية.
- 2- إرجاء علي بن أبي طالب من المرتبة الأولى إلى الرابعة.
- 3 - إرجاء في الإيمان وهو تأخير العلم عن إيمان القلب، فليس للعمل تأثير على الإيمان ومن ذلك تأخير حكم مرتكب الذنب إلى يوم القيامة.

(1) انظر "القاموس المحيط" ص 51، "مختار الصحاح" 216، و"عقيدة المسلمين" 535/2، "الملل" 144-145، "الصحاح" للجوهري 52/1، "المصباح المنير" للفيومي 15/1.

4- إرجاء على المعنى اللغوي الآخر وهو إعطاء الرجاء وهو قولهم لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وعلى هذين المعنيين الأخيرين تدور معانٍ الإرجاء المذموم عند العلماء في باب الإيمان. وستأتي مناقشة هذه المسائل في أبواب البحث القادمة إن شاء الله.

● أول من تكلم بالإرجاء، هو الإمام الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فكان كلامه رحمه الله في تأخير أمر أصحاب الفتنة من المقاتلين مع علي ومعاوية رضي الله عنهما إلى الله عز وجل. وهذا محل نظر كما سيأتي، وإنما يقال هذا إرجاء بالمعنى اللغوي ولا يدخل في مفهوم مذموم الإرجاء. وقد ذكرنا ذلك في الخاتمة.

وذلك أنه رحمه الله كتب(1) إلى الأمصار يوصيهم بتقوى الله ويعظم، ويقرر اعتقاده، ومن ذلك

اعتقاده في أمر علي وعثمان رضي الله عنهما وأهل صفين والجمل. قال الحافظ ابن حجر(2): «المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه، غير الإرجاء الذي يعنيه أهل السنة المتعلق بالإيمان، وذلك أني وقفت على كتاب محمد بن الحسن المذكور، أخرجني ابن أبي عمر - هو العدني - في كتاب الإيمان له وفي آخره قال: حدثنا إبراهيم بن عينية عن عبد الواحد بن أيمن قال كان الحسن بن محمد بن الحنفية يأمر أن أقرأ هذا الكتاب على الناس: أما بعد: فإننا نوصيكم بتقوى الله ونحثكم على أمره..... إلى أن قال ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ونجاهد فيها لأنها لم تقتل عليها الأمة ولم تشك في أمرهما، ونرضى من بعدهما من دخل في الفتنة فلكل أمرهم إلى الله....»(3).

(1) نص الكتاب رواه العدني في الإيمان ص 145 رقم 80، وذكر الحافظ ابن حجر في "التهذيب" مذكراته أطلع عليه وسيأتي كلامه. وقد حسن محقق الإيمان للعدني إسناده.

(2) هو أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ولد في القاهرة 772هـ ومات فيها 852، أديب شاعر محدث حافظ فقيه مؤرخ أية في العلم صنف المصنفات العظيمة، أكثر مخطوطا زادت على 150 مصنف كالفتح، والإجابة، والدرر الكامنة، وكتب الرجال المدونة والمصطلح، رحل إلى الحجاز. من تلامذته ال قال عنه: "انتشرت تصانيفه في حياته وشاهدتها الملوك وكتبها الأكابر". انظر "الأعلام" 178/1، "معجم المؤلفين" 20/2، مقدمة "تغليق التغليق" مقدمة المحقق.

(3) انظر "تهذيب التهذيب" 320/2-322.

فنحن نؤمن بأفضلية الصحابة وتصويبهم جميعاً ولا نخطئ أحداً منهم ومن أخطأ فإنما أخطأ عن اجتهاد وليس كل مجتهد مصيب وهو في الحقيقة لم يخطئ بل أصابه, وليس منهم أحد معصوم عن الأخطاء يل هم بشر.

وأن من قعد منهم عن الفتنة فقد اتبع للنصوص الأمر بالعتو وعند صوت الفتنة. ونؤمن أن الحق كان مع علي لدلالة النصوص عليه والخبر ((تقتله أولي الطائفتين بالحق)) أي تقتل ذي الشدية, وأن معاوية ومن معه من الصحابة قاتلوا على اجتهاد فهم مصيبون بعض الأجر, يقول الله تعالى: {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ} (1) [الحشر: 10].

• أصناف المرجئة: هذا والمرجئة أصناف هم:

- 1- مرجئة الخوارج: وهم الذين أخرخوا الحكم على بعض الناس إلى الله سبحانه وتعالى كالحكم على القعدة عن بعض طوائفهم. وهذا الإرجاء عند بعض طوائف الخوارج.
- 2- مرجئة الكرامية: وهم يؤخرون العمل عن الإيمان ويزعمون أن الإيمان مجرد القول فقط.
- 3- مرجئة الأصناف: ويسمون بمرجئة الفقهاء, ومرجئة العراق, وقالوا بأن الإيمان قول واعتقاد, فأخروا العمل عن الإيمان, ويلحق بهم الماتردية الذين زعموا أن الإيمان اعتقاد بالقلب وقالوا بأن النطق بالإيمان ركن زائد ليس بأصلي!
- 4- مرجئة الجبرية: ومنهم الجهمية فهم يرجئون العمل عن الإيمان وجمهورهم يكتفي بالقول بأن الإيمان إنما هو بالمعرفة, فهم أخرخوا العمل والقول (2), والأشاعرة زعموا أن الإيمان هو تصديق القلب فقط. هؤلاء طوائف أوصلهم البعض على خمسة فرق مع اختلاف بينها (3).

(1) ذكر عقيدة أهل السنة والجماعة في الخلاف الذي وقع بين الصحابة في الجمل وصفين بعد مقتل عثمان ؓ — في الفطر السليمة. وانظر الوسطى ص 471 وما بعدها كذلك "السنة" للبربهاري 28 فما بعدها, "معارج القبول" 489/2 "الواسطية" و"التدمرية" و"نونية القحطاني" و"نونية ابن القيم" وكتب الإيمان والسنة التي صنفها علماء أهل السنة والجماعة.

(2) انظر "الفرق" 151-153, "الملل" 140/1, "المذاهب" 22/1-24, "الاعتقادات" 93, "المعاملات" 214/1, "عقيدة المسلمين" 535/2-542. و"البغدادية لم يذكر مرجئة الخوارج.

(3) انظر تفاصيل قولهم في: "الملل" 145/1-151, "الفرق" 151-152, "الاعتقادات" 93-95, "اللوامع" 85/1-90.

تنبيه:

خلاصة لما سبق فإننا نجد أن مذهب المرجئة في مراحل الأولى يكاد يكون ردة فعل مبتدعة، لمذهب الخوارج المبتدع، حيث كان للخوارج الظهور البارز والسطوة الفعلية والقوة والتمذهب بجماعات لها حروب وكيانات، أثّر بردة فعل عكسية بقول الإرجاء أولاً، ثم بمذاهب المرجئة على تنوعها وتفاوتها ثانياً، والله أعلم.

• ما ورد في ذم المرجئة:

وأختم الكلام عن المرجئة بإيراد بعض الآثار الواردة فيهم:

- 1- عن أبي أمامة رضي الله عنه قال قال النبي: «لعنت المرجئة على لسان سبعين نبياً». رواه ابن أبي عاصم، وابن جرير الطبري (1).
- 2- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية». رواه الترمذي وابن ماجه وابن جرير الطبري وغيرهم (2).
- 3- عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: إني لأعرف أهل دينين أهل دينك الدينين في النار قوم يقولون إن الإيمان كلام وقوم يقولون ما بال الصلوات الخمس وإنما هي صلاتان (3).
- 4- وعن سعيد بن جبيرة قال: «مثل المرجئة مثل الصابئين» (4).

(1) رواه ابن أبي عاصم في "السنة" ص 142 رقم 325. وابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" ص 657 رقم 974. وقد ضعف الألباني رواية ابن أبي عاصم من طريق معاذ بن جبل. رواه الآجري في "الشرعية" 148 من طريق عن أبي هريرة.

(2) رواه الترمذي رقم 2149 بلفظ «ليس لهما في الإسلام نصيب» وقال حديث غريب حسن صحيح. ورواه ابن ماجه رقم 73 وقال الألباني ضعيف. ص 7 من حديث ابن ماجه رواه ابن جرير في "تهذيب الآثار" رقم 972 من حديث ابن عمر وابن أبي عاصم في "السنة" رقم 946 وقال مـ إسناده ضعيف جداً.

وقال في "مجمع الزوائد" رواه الطبراني عن واثلة بن الأسقع في "الأوسط" وفيه محمد بن محسن وهو متروك. وقال السيوطي في "الجامع الصغير" حسن رقم 5042. ورواه أبو عبيد بن سلام رقم 21 من حديث ابن عمر.

(3) رواه الآجري في "الشرعية" ص 143، وابن جرير في "تهذيب الآثار" رقم 1008، وأبو عبيد القاسم بن سلام في "الإيمان" رقم 20 وعبد الله بن أحمد في "السنة" رقم 163.

(4) رواه الآجري في "الشرعية" ص 144، وعبيد الله بن أحمد في "السنة" رقم 662 وحسن المحقق إسناده.

5- وعن إبراهيم النخعي قال: ((المرجئة أخوف عندي على الإسلام من عدتهم من الأزارقة)) رواه الآجري(1).

والآثار في ذلك كثيرة أخرج كثير منها الآجري في "الشريعة" باب في المرجئة وسوء مذهبهم عند العلماء(2).

وقد صنف العلماء في الرد عليهم كتب كثيرة كالإيمان لمحمد بن مندة, ولأبي عبيد بن سلام ولأبي بكر بن أبي شيبة, وللعديني أبي عمر, والإيمان للإمام أحمد, ولأبي يعلى(3), وكتب السنة كالسنة لعبد الله بن أحمد, والسنة لابن أبي عاصم, والسنة للخلال, والسنة لمحمد بن نصر المروزي, ومدونات الحديث التي تتضمن رداً عليهم وغير ذلك كثير.

الفصل الأول: الأقوال في الإيمان

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مذهب السلف في الإيمان وأدلته.

أولاً: أركان الإيمان وأدلته.

ثانياً: عقيدة السلف في كون الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان

وعمل بالأركان والأدلة على ذلك.

(1) رواه الآجري في "الشريعة" ص 143, وعبد الله بن أحمد في "السنة" رقم 617.

(2) "الشريعة" ص 143-148.

(3) مخطوطات في الظاهر ويوجد قسم مصورة الجامعة الإسلامية وقد حُقِّقا في أطاريح علمية.

المبحث الثاني: أقوال الناس في تعريف الإيمان.

المبحث الأول: مذهب السلف في الإيمان وأدلته.

أولاً: أصول الإيمان وأدلتها.

أصول الإيمان عند أهل السنة والجماعة ستة هي:

الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

الدليل على ذلك إجمالاً: قوله تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} [البقرة: 285].

ولقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا} [النساء: 136].

ولحديث عمر بن الخطاب ؓ قال: بينما نحن جلوس عند النبي ' ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يعرفه أحد منا لا يرى عليه أثر السفر، حتى جلس إلى النبي '، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام فقال:

..... ثم قال فأخبرني عن الإيمان: قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، قال: صدقت.... وذكر الحديث. متفق عليه⁽¹⁾.

فعلى هذا تكون أركان الإيمان الستة هي:

1- الإيمان بالله: وهو توحيده بربوبيته وألوهيته وأسمائه وأفعاله وصفاته ومنه قول لا إله إلا الله.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ} [النساء: 136].

وعن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر لأبي بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله»⁽²⁾. متفق عليه.

2- الإيمان بالملائكة: ومن الإيمان بالملائكة الإيمان بوجودهم بأنهم من عباد الله وخلق من خلقه، وأن لهم وظائف خاصة بهم، وأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، قال تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ....} [البقرة: 285].

ولقوله عز وجل: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ} [الزخرف: 19]. وهذا إيمان بفضلهم ومكانتهم، وإيمان راجح بعظم خلقهم وكثرتهم

ولحديث عمر عن جبريل وفيه: «أن تؤمن بالله وملائكته...» الحديث.

3- الإيمان بالكتب: وهو الإيمان بالكتب التي أنزلها الله على رسله وأنبيائه ومنها خاتمها القرآن الذي أنزل الله على عبده ورسوله محمد.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ....} [النساء: 136].

وكما في حديث جبريل: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه...» الحديث.

(1) رواه مسلم عن ابن عمر عن عمر 36/1، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإحسان، ورواه البخاري نحوه من حديث أبي هريرة 27/1، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام والإحسان... ولم يذكر «أن تؤمن بالقدر خيره وشره».

(2) رواه البخاري 507/2، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة. ورواه مسلم 51/1، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمداً رسول الله...

4- الإيمان برسل وأنبياء الله: وهو الإيمان بالنبي محمد^ص وبرسل الله وأنبيائه السابقين عليهم الصلاة والسلام دون تفريق.

قال تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ} [البقرة: 285].
وقال عز وجل: {وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا} [النساء: 152].

ولحديث جبريل وفيه: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله...)) الحديث.

5 - الإيمان باليوم الآخر: وهو البعث والنشور بعد الموت، ومنه الإيمان بما أخبر به سبحانه ما يكون في يوم القيامة وفي القبر.

قال تعالى: {وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: 8].
وقال: {فَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ} [التوبة: 29].
ولحديث جبريل وفيه: ((أن تؤمن بالله..... وباليوم الآخر)) الحديث.

وفي رواية لهذا الحديث فيها: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث)) الحديث.
رواه مسلم (1).

6- الإيمان بالقدر: وهو الإيمان بأن الله سبحانه قدر كل شيء وأن خير القدر وشره وحلوه ومره من الله تعالى، وأن أخطأك لم يكن ليصيبك وما أصابك لم يكن ليخطئك، وهذا يتضمن الإيمان بمراتب القدر الأربعة:

أ - علم الله السابق. ب - كتابته في اللوح المحفوظ. ج - إرادته ومشيئته. د - خلقه لكل شيء.
قال تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: 49].

وقال: {فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ} [المرسلات: 23]، ولحديث جبريل وفيه: ((أن تؤمن بالله.....
بالقدر خيره وشره))، وفي رواية: ((تؤمن بالقدر كله)) (2).

وعن أبي هريرة^{رضي} قال: قال رسول الله^ص: ((احتج آدم وموسى فقال موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة. قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده

(1) أخرجه مسلم 40/1 كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان...

(2) رواه مسلم 40/1 كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان...

أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟! فحجّ آدم موسى، فحجّ آدم موسى⁽¹⁾.

ثانياً: مذهب السلف في الإيمان:

مذهب أهل السنة والجماعة أن الإيمان هو:

تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والأركان. قال الشافعي - محمد بن إدريس - رحمه الله: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركنا يقولون إن الإيمان قول وعمل ونية، لا تجزئ واحدة من الثلاثة إلا بالأخرى» اهـ⁽²⁾. وقال القحطاني في نونيته⁽³⁾:

إيماننا بالله بين ثلاثة عمل وقول واعتقاد جنان

- والدليل على أن من الإيمان تصديق القلب: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ} [المائدة: 41].

وعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله: «يدخل الله أهل الجنة الجنة ويدخل أهل النار النار ثم يقول: انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه...» الحديث. متفق عليه⁽⁴⁾.

- والدليل على أن من الإيمان الإقرار بالله: قوله تعالى: {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} [البقرة: 136].

(1) رواه البخاري 2439/6 كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله. ورواه مسلم 2042/4 كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام.

(2) انظر النقل عنه في "شرح النونية" 139/2، و"مجموع الفتاوى" 170/7-171.

(3) لعله أبو محمد عبد الله بن محمد الأندلسي القحطاني المالكي كان فقيهاً حافظاً للتاريخ، وكان من أفضل الناس ومن ثقاتهم. قال السمعاني: كان فقيهاً رحل في طلب العلم إلى المشرق والمغرب. وقال الحاكم في "تاريخ نيسابور" وقد اجتمعنا في همدان مات سنة 387هـ. انظر "مقدمة تعليق نونية القحطاني 827.

(4) حديث الشفاعة رواه البخاري 727/6، كتاب التوحيد، باب كلام الرب يوم القيامة مع أنبيائه. ورواه مسلم 183/1، 172، كتاب الإيمان، باب أوى أهل الجنة منزلة فيها.

ولحديث: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله...)) الحديث.
ولأن النبي ' لبث يدعو في مكة ثلاث عشرة سنة إلى قول كلمة التوحيد والعمل بها.
- والدليل على أن من الإيمان عمل الأركان: قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا} [الكهف: 107].
وعن أبي هريرة أن رسول الله ' قال: ((الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة فأفضلها - أعلاها - قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان))⁽¹⁾ متفق عليه.
وقد صنف في تعداد هذه الشعب عدة مصنفات⁽²⁾. رحم الله علماء المسلمين.

المبحث الثاني: أقوال الناس في تعريف الإيمان:

اختلفت آراء الناس في تعريف الإيمان أو مسمى الإيمان إلى أقوال, خلاصتها:
1- قول جمهور أهل السنة والجماعة أنه اعتقاد وقول وعمل⁽³⁾.
2- قول الخوارج أن الإيمان قول واعتقاد وعمل. هم يوافقون أهل السنة بالتعريف لكنهم يخالفونهم في أن العمل إذا زال بعضه زال باقيه, فيزول بزواله الإيمان⁽⁴⁾.
3- قول المعتزلة, وهم يوافقون الخوارج في تعريف الإيمان - وأهل السنة كذلك - لكنهم يوافقونهم في, في مسألة زوال الإيمان بزوال بعضه أو بعض العمل⁽⁵⁾. فقولهم كقول الخوارج, لكنهم يخالفونهم في اسمه في الدنيا, وإن اتفقوا على حكمه في الآخرة.
قول المرجئة عموماً وهم أربعة طوائف أرتبهم بدءاً من أخفهم على النحو التالي:

-
- (1) أخرجه البخاري 13/1, كتاب الإيمان, باب أمور الإيمان. ومسلم 63/1, كتاب الإيمان, باب عدد شعب الإيمان.
(2) "كالمناهج في شعب الإيمان" لأبي عبد الله الحسن الحليمي ت 403هـ, و"الجامع لشعب الإيمان" لتلميذه أبي بكر أحمد البيهقي ت 485هـ, وقد اختصره أبو المعالي القزويني (699هـ) وغيره.
(3) نقل ابن عيسى في "توضيح الكافية الشافية" نقولاً عن الصحابة والتابعين وأئمة أهل السنة على قولهم, ونقل عن نقل إجماعهم على ذلك 139/2 وما بعدها.
(4) انظر آراء الخوارج الكلامية "الموجز" لعبد الكافي الإباضي 90/2.
(5) انظر آراء المعتزلة "شرح الأصول الخمسة" 707-708.

- 4- ما يروى عن أبي حنيفة وأصحابه في أن الإيمان هو قول وتصديق فقط⁽¹⁾.
- 5- مذهب الكرامية⁽²⁾ وهو قولهم أن الإيمان إقرار باللسان فقط. قصدوا بذلك كلمة التوحيد⁽³⁾.
- 6- مذهب الماتريدية وجمهور الأشعرية بأن الإيمان هو التصديق بالقلب وأن الإقرار ركن زائد ليس بأصل. وهو رواية عن أبي حنيفة⁽⁴⁾.
- 7- قول الجهمية «وهم المرجئة المحضة» وبعض الأشاعرة بأن الإيمان هو المعرفة⁽⁵⁾.
- وقد بسط هذه الأقوال غير واحد منهم شيخ الإسلام في "الإيمان" وأبو المعين النسفي في "تبصرة الأدلة"، وعنهما نقله شارح "العقيدة الطحاوية" ابن أبي العز رحمة الله.

-
- (1) "شرح الفقه الأكبر" 124، "الطحاوية" 332 وما بعدها.
- (2) طائفة زعيمها محمد بن كرام أبو عبد الله السجستاني، طرد من سجستان إلى عورستان وأصحابه أوغاد تبعه من أهل نيسابور شردمة من أكره القرى والدُّهم، دعا إلى التجسيم وأن الله — للعرش وأن معبوده محل للحوادث، وقال باستحالة وجود أفعاله وصفاته في الأزل. تعالى الله عما يقول. انظر "الفرق" 161-170.
- (3) "شرح الفقه الأكبر" 124، "الطحاوية" 332، "التمهيد" للباقلاني 3881.
- (4) "التوحيد" لأبي منصور 380-381، "الإرشاد" لأبي المعالي 333-335، "الطحاوية" ص 332-333، "شرح الفقه الأكبر" 125-126.
- (5) "الإيمان" للعدني ص 96، "الضوء" 708، "مجموع الفتاوى" 120/7.

الفصل الثاني:

دخول الأعمال في تعريف أو مسمى الإيمان

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأقوال في دخول الأعمال وأدلة كل قول.

المبحث الثاني: مناقشة الأدلة وبيان الراجح من الأقوال.

المبحث الثالث: هل الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء لفظي؟!.

المبحث الأول: الأقوال في دخول الأعمال وأدلة كل قول.

وهو الأقوال في مسألة دخول الأعمال في تعريف الإيمان أو مسماه, وهذه الأقوال بناء على اختلافهم في تعريف الإيمان وهي:

1- أهل السنة والجماعة يعتقدون بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح والأركان. فالعمل عندهم من الإيمان ويعتقدون أن عمل الجوارح تؤثر في الإيمان زيادة ونقصاً.

2- قول الخوارج: وهم يوافقون أهل السنة في تعريف الإيمان وبدخول الأعمال في الإيمان. لكنهم يقولون العمل شرط لقبول العلم إذا زال بعض العمل زال باقيه بناء على عقيدة أن الإيمان لك لا يتجزأ. وسيأتي زيادة بيان الكلام على مسألة مرتكب الكبيرة إن شاء الله.

3- قول المعتزلة: وهم يوافقون أهل السنة كذلك في تعريف الإيمان, لكنهم يرون رأي الخوارج في كون العلم من الإيمان والإيمان كل لا يتجزأ.

4- قول المرجئة "مرجئة الفقهاء" أبو حنيفة وأصحابه وهم يقولون بأن الإيمان قول واعتقاد فلا يرون دخول الأعمال في تعريف الإيمان ومسماه.

5- قول الكرامية القائلين بأن الإيمان قول باللسان فقط. فيلزمهم اعتقاد أنه ليس للأعمال تأثير في معنى الإيمان.

6- قول جمهور الأشاعرة والماتريدية بأن الإيمان تصديق بالقلب فلا يرون دخول الأعمال في الإيمان بل الإيمان شيء واحد عندهم سواء عمل طاعة أو لم يعمل.

7- قول الجهمية ومن وافقهم والقائلين بأن الإيمان هو المعرفة فقط. فليس للأعمال أي عمل حتى لو كان كفراً كالاستكبار على الله وجحوده وتكذيب رسل الله كل ذلك لا يؤثر في الإيمان ما دام القلب يعرف الله وإن أنكره وكذبه ظاهرة.

ففرعون وإبليس وأبي جهل وغيرهم من زعماء الكفر عندهم كاملي الإيمان. وفساد هذا القول جلبي واضح، حيث قال تعالى عن فرعون: **{وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ}** [النمل: 14].

وقال تعالى: **{فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}** [البقرة: 34].
والأمثلة على قولهم وفساده كثيرة حسبنا ما ذكرناه.

فيخلص من هذه الأقوال قولان هما:

• **القول الأول:** قول أهل السنة والجماعة والخوارج والمعتزلة. الذين يعتقدون أن الأعمال داخلة في الإيمان في الجملة.

• **القول الثاني:** قول المرجئة وهم أبو حنيفة وأصحابه وكلامية والماتريدية وجمهور الأشاعرة، ويدخل في معنى قولهم قول الجهمية وإن لم يعتقد جمهور المرجئة كإيمان فرعون وأمية بن خلف مع إجماع المسلمين على كفرهم.

وهؤلاء يقولون بعدم دخول الأعمال في الإيمان، لأن الإيمان - في القلب - لا يتأثر بفعل الطاعات أو بترك المعاصي.

• **أدلة الفريق الأول:** وهم أهل السنة ومن وافقهم من الخوارج والمعتزلة.

أدلتهم على قولهم كثيرة وحصرها فيه مشقة، ولكون الأدلة متشابهة فإننا سنأخذ نماذج منها تكفي للدلالة عليه باقي الأدلة:

1- الأدلة والنصوص التي تتوعد من فعل المعاصي بالعذاب والوعيد أو الخروج من الإيمان أو نقص الإيمان. فلو كانت الأعمال لا تؤثر في الإيمان لكان إيمان القلب كاملاً بدون الأعمال نقد هذا الوعيد ظلماً، وهذا منتفٍ عن الله سبحانه تعالى بل هو العادل مطلق العدل، لكن لما عصى ابن آدم استحق العقوبة عدلاً منه سبحانه. كقوله تعالى: {فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا} [مريم: 59].

لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله يقول: «إن بين الرجل والشرك والكفر ترك الصلاة» أخرجه مسلم (1). وبنحوه حديث بريدة عند أهل السنن. فيه دلالة على أن ترك الصلاة - وهي فعل بالجوارح - مخرج من الإيمان فبذلك علم دخول الأعمال ومنها الصلاة في الإيمان.

كذلك حديث أبي شريح ؓ أن النبي قال: «والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن». قيل من يا رسول الله قال من لا يأمن جاره بوائقه» متفق عليه (2).

ولمسلم عن أبي هريرة: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه». ففيه دلالة على أن من يؤذي جاره ويظلمه فإن الإيمان منتف عنه وبالنظر إلى الأدلة التي في أنه لا يخلد في النار إلا الكافر يحمل هذا على نقص الإيمان بالمعصية.

2- حديث أبي هريرة ؓ أن النبي قال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاه قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق» متفق عليه.

ففي الحديث العمل من شعب الإيمان كما يدل عليه قوله: «الطهور شطر الإيمان» (3).
2- عن ابن عباس رضي الله عنهما أن وفد عبد قيس لما أتوا النبي قال من القوم قالوا ربيعة قال مرحباً بالقوم غير خزايا ولا نداما فقالوا يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا شهر المحرم.... وفيه فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع أمرهم بالإيمان بالله وحده. أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا

(1) رواه مسلم 88/1 رقم 82، كتاب الإيمان، باب إطلاق الكفر على ترك الصلاة.
(2) رواه البخاري 224/5 رقم 5670، كتاب الآداب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه. ومسلم 68/1 رقم 46، كتاب الإيمان، باب بيان تحريم إيذاء الجار.
(3) رواه مسلم 203/1 رقم 223، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء.

الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس» متفق عليه⁽¹⁾.

ففي هذا الحديث أوضح دلالة على أن الأعمال داخلة في الإيمان كما فسرهما النبي^ص فجعل الصلاة والزكاة والصيام وإعطاء الخمس من المغنم من الإيمان لقوم حديثي عهد بجاهلية يستلزم ويستدعي المقام بيان قواعد الشريعة وأصول الدين، وهذه الأمور التي أمرهم بها من أعمال الجوارح.

4- الآيات والأحاديث الدالة على دخول الأعمال في الإيمان كثيرة في القرآن:

كقوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ} [البقرة: 143].

فقد بوب البخاري في صحيحه باب الصلاة من الإيمان⁽²⁾ وذكر سبب نزل هذه الآية، فعن البراء بن عازب^{رضي} أن رسول الله^{صلى} إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان يعجبه أن تكون قبلته البيت، وأنه صلى أو صلاها صلاة العصر وصلّاها معه قوم، فخرج رجل ممن كان صلى مع النبي^{صلى} فمر على أهل المسجد وهم راكعون فقال أشهد بالله لقد صليت مع النبي^{صلى} قبل مكة فداروا كما هم قبل البيت، وكان الذي مات على القبلة قبل أن تحول قبل البيت رجال قُتلوا لم ندر ما تقول فيهم؟! فأنزل الله على نبيه: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ} (3) [البقرة: 123].

هذه نماذج من أدلة القائلين بدخول الأعمال في تعريف الإيمان⁽⁴⁾.

● أدلة الفريق الثاني⁽¹⁾: المرجئة القائلين بعدم دخول الأعمال في الإيمان:

(1) رواه البخاري 29/1، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان رقم 53، ورواه مسلم 47/1، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع...

(2) صحيح البخاري 23/1، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان.

(3) صحيح البخاري 1631/4، كتاب التفسير، باب تفسير قول الله تعالى: {سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [البقرة: 142]، رقم 4216.

(4) قد بوب المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" باباً سماه: الأحاديث التي تل على أن الأعمال داخلة في الإيمان 398/1-505. وقبله الإمامان: البخاري في كتاب الإيمان من أول صحيحه، ومسلم في كتاب الإيمان.

1- أن الإيمان في اللغة هو التصديق, يدل على ذلك قوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ} [يوسف: 17] أي بمصدق لنا.

حيث أن الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن بلغة العرب قال تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [الزخرف: 3] وقال: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ} [إبراهيم: 4].
فدل على أن الخطاب إنما هو بلغة العرب والإيمان بلغة العرب هو ما ذكرناه.

2- إجماع أهل اللغة قاطعة على أن الإيمان في اللغة قبل نزول القرآن وبعثة النبي هو التصديق لا يعرفون في لغتهم إيماناً غير ذلك.

3- أن الإيمان هو التصديق لا يكون إلا بالقلب. قال تعالى: {أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ} [المجادلة: 22], وقال: {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ} [النحل: 106].

ولحديث أسامة بن زيد قال: ((بعثنا رسول الله إلى الحرة فصباحنا القوم فهزمناهم ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشيناها قال لا إله إلا الله فكف الأنصاري عنه فطعنته برمحى حتى قتلته فلما قدمنا بلغ النبي ذلك, فقال يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله قلت يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا, فما زال يكررها علي حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم)) متفق عليه(2). فدل ذلك على أن موضع الإيمان هو القلب.

4- إن الإيمان ضد الكفر والكفر هو التكذيب والجحود. فصار الإيمان ضده التكذيب والجحود وهما يكونان في القلب فكذا ما يضادهما.

5- أن الإيمان لو كان قول وعمل أي عمل بالأركان والجوارح يزال الإيمان بزوال العلم أو جزء منه. والإيمان كل لا يتجزأ إذا زال بعضه زال باقيه.

(1) انظر أدلتهم وحجهم في: "الإرشاد" 333, "التمهيد" 389, "الطحاوية" 337, "شرح الفقه الأكبر" 125, "شرح النونية" 144/1, "مجموع الفتاوى" 7/ في مواضع متعددة منها ص 121-142, 289, 293 وغيرها.

(2) رواه البخاري 1555/4, كتاب المغازي, باب بعث النبي إلى الحركات رقم 4021, ومسلم 95/1, كتاب الإيمان, باب تحريم قتل الكافر إن قال لا إله إلا الله رقم 96.

6- أن الله تعالى عطف العمل على الإيمان في مواضع عديدة من القرآن قال تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} [البقرة:] وكقوله: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا} [الكهف: 107], وهذا العطف يستلزم المغايرة.

7- أن الكافر لو آمن قبل دخول وقت الصلاة - مثلاً - ومات ولم يصل لله صلاة فإنه يعد مؤمناً لإيمان قلبه ولتصديقه. فدل على أن الإيمان إنما يكون بالقلب.

8- أن الأعمال قد تسقط عن بعض الناس في أوقات معينة, كالحائض والنفساء وغيرهن فإنهم لا يصلون ولا يصومون ولا يطوفون بالبيت ولا يقرأون القرآن... فلو كانت الأعمال داخلة في الإيمان أو هي الإيمان لما عذر مثل هؤلاء. أما إيمان القلب فإنه على الدوام والاستمرار. هذه أشهر أدلتهم على قولهم.

● مناقشة الأدلة:

1 - مناقشة الدليل الأول:

أ - لا نسلم بأن حد الإيمان في اللغة هو التصديق. لكن المعنى الشرعي يأتي بزيادة على المعنى اللغوي. كالصلاة هي لغة الدعاء⁽¹⁾, وهي في الشرع أفعال وأقوال مخصوصة متعبد لله بها. كذلك الصيام هو في اللغة الإمساك⁽²⁾, لكنه في اصطلاح الشرع الإمساك عن الطعام والشراب والجماع وسائر المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وهكذا.

فالمعنى الشرعي يأتي بزيادات وضوابط لا توجد في المعنى اللغوي فدل على أن الاختصار على المعنى اللغوي للإيمان خطأ, والإيمان كالصلاة والزكاة والصوم والحج بل هو أساسها.

ب - جواب آخر أنه فرضاً إذا كان الإيمان هو التصديق, فنقول التصديق يكون في القلب كما يكون باللسان والجوارح.

فمن تصديق اللسان شهادة الرجل على أمر ما. فشهادته تعتبر تصديقاً لهذا الأمر.

ومن تصديق الجوارح ما جاء في حديث أبي هريرة ؓ أن النبي ' قال: ((إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة, فزنا العين النظر وزنا اللسان النطق, والنفس تتمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك أو يكذبه)) متفق عليه⁽¹⁾.

(1) انظر "القاموس" ص 1681 مادة صل. و"مختار الصحاح" 368 مادة صل.

(2) انظر "القاموس" ص 1460 مادة صام, وكذلك "مختار الصحاح" 374 مادة صوم.

ج - كذلك نقول أن أصل التصديق إنما هو في القلب وهو الذي عليه الاعتماد وفيه المحك لحديث: «أخرجوا من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان». وأما ما يظهر على اللسان والجوارح فهو من لوازم تصديق القلب، وانتفاء اللوازم يؤدي إلى انتفاء الملزوم كما هو متصور. وتدخل هذه اللوازم في مسمى الملزوم كتصديق الجوارح فإنه تسمى تصديقاً كما يسمى الملزوم وهو الإيمان تصديقاً.

فحاصل هذه الأجوبة أن الإيمان داخل فيه عمل الجوارح، وأنه يطلق على إيمان القلب إيماناً، كذلك يطلق الإيمان على عمل الجوارح.

د - ويجاب به أيضاً أن أصل الإيمان مأخوذ من الأمن وهو ضد الخوف وإنما التصديق معنى من معانيها فإنه يقال للمُخبر بشيء إذا صح قوله صدّقه ولا يقال آمنه ولا آمن به.

هـ - والاستدلال على المعنى اللغوي بقوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا} [يوسف: 17]، نقول فرق بين التعدية باللام كما في هذه الآية وبين التعدية بالباء كقوله تعالى: {يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ} [التوبة: 61].

● فالتعدية بالباء تكون للمُخبر به أي تصدق به فإذا جاء أحد بشيء معروف أو معلوم فإننا نصدقه.

● أما التعدية باللام فإنه يكون للمُخبر أي نؤمن له وننقاد له ونتابع، وإخبار من قبل الإخبار عن الغائب. وهو كذلك في الآية فلفظ الإيمان لا يستخدم إلا في الخبر عن الغيبات. فيقال عن رجل جاء الليل صدقناه ولا نقول آمنا له لأن ذلك معلوم محسوس وهذا المعنى ليؤمن فيه زيادة على الصدق.

فعلى ذلك الإيمان في قوله {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا} [يوسف: 17] يكون المقصود به المتابعة لنا على قولنا.

وإجلالاً لهذه المسألة ودفعاً لتعلق المخالفين في الإيمان قول السلف الصالح باستمساكهم بدلالة المعنى اللغوي فقط أحاول توضيح هذه الشبهة.

● المعنى اللغوي للإيمان:

(1) البخاري 2304/5 رقم 5889، كتاب الاستئذان، باب زنى الجوارح، ومسلم 2049/4، كتاب القدر، باب قدر الله على ابن آدم حظه من الزنى رقم 2657.

إضافة لما سبق في مفارقة لفظة الإيمان لغة لمفردة التصديق فقد ذهب كثير من المتكلمين وغيرهم؛ بل هو العُمدَة عند جماهير المرجئة أن الإيمان في مفهوم اللغة العربية هو مجرد التصديق، استدلالاً بقوله تعالى في أول سورة يوسف: **“وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ”** [يوسف: 17].

● **الصواب:** أن معنى الإيمان في اللغة ليس مرادفاً للتصديق، بل التصديق وزيادة، من الإقرار والإذعان والتسليم ونحوها، لعدة اعتبارات.

1- أن معنى الآية في الحقيقة: ما أنت بمُقرِّ لنا ولا تطمئن إلى قولنا ولا تثق به ولا تتأكد منه ولو كنَّا صادقين، فإنهم لو كانوا كذلك فصدقهم، لكنه لم يتأكد ولم يطمئن إلى قولهم. وهذه بلاغة في اللغة.

2- أن لفظة الإيمان يقابلها الكفر، وهو ليس التكذيب فقط بل قدر زائد عليه، وإنما الكذب يقابل لفظة التصديق.

فلما كان الكفر في اللغة ليس مقصوراً على التكذيب، فكذلك ما يقابل الكفر وهو الإيمان لا يقابل التصديق، وليس مقصوراً عليه.

3- أن لفظ الإيمان لا يستعمل في جميع الأخبار المشاهدة وغيرها، وإنما يُستعمل في الأمور الغائبة مما يدخلها الريب والشك، فإذا أقر بها المستمع قيل آمن، بخلاف التصديق، فإنه يتناول الإخبار عن الغائب والشاهد، وإخوة يوسف أخبروا أباهم عن غائب غير مشاهد فصح أن الإيمان أخص من التصديق.

4- أن لفظ الإيمان تكرر في الكتاب والسنة كثيراً جداً، وهو أصل الدين الذي لا بد لكل مسلم من معرفته، فلا بد أن يؤخذ معناه من جميع موارده التي ورد فيها في الوحيين لا من آية واحدة؛ الاحتمال مُتطرق إلى دلالتها!

5- أن الإيمان مخالف للتصديق في الاستعمال اللغوي وفي المعنى:

أ - فأما اللغة فقد مضت في الجواب الثالث؛ فالاستعمال اللغوي للإيمان يُتعدى فيه إلى المخبر باللام وإلى المخبر عنه بالباء كقوله تعالى: **“فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ”**.

ب - أما المعنى: فإن الإيمان مأخوذ من الأمن وهو الطمأنينة، كما أن لفظ الإقرار مأخوذ من قرَّ يقرُّ، وهو قريب من آمن يأمن.

وأما الصدق فهو عدم الكذب، ولا يلزم أن يوافقه طمأنينة إلا إذا كان المخبر الصادق يُطمئن إلى خبره وحاله.

ج - أن لفظ الإيمان يتعدى إلى غيره باللام دائماً نحو قوله تعالى: "فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ ﴿٤٩﴾ [العنكبوت: 26]، وقول فرعون في الشعراء: "ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴿٤٩﴾ [الشعراء: 49]، وقوله تعالى في يونس: "فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ ﴿٨٣﴾ [يونس: 83]، وقوله: {أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴿٤٧﴾ [المؤمنون: 47]}. وقوله: "أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ [الشعراء: 111]، وآيات عديدة.

أما لفظ التصديق، وصدق ليصدق فإنه يتعدى بنفسه نحو: قوله تعالى في الصافات: "قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكْ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ [الصافات: 105]. وفي أولها: "بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٧﴾ [الصافات: 37]. وفي سورة الزمر: "وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدُهُ ﴿٧٤﴾ [الزمر: 74] فكلها بمقابل الكذب.

6- لو فرضنا أن معنى الإيمان لغة التصديق، لوجب أن لا يختص بالقلب فقط بل يكون تصديقاً باللسان، وتصديقاً بالجوارح كما في حديث أبي هريرة ؓ السابق «العينان تزنيان...» الحديث.

7- كذلك لو قلنا: إن الإيمان أصله التصديق، فإنه تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والصوم إمساك مخصوص يتبين بالمعنى الشرعي حيث يكون للتصديق لوازم شرعية دخلت في مسماه (1).

2- مناقشة الدليل الثاني:

وهو قولهم إجماع أهل اللغة قاطعة على أن الإيمان قبل نزول القرآن

فإننا نجيب عن هذا بأجوبة هي:

أ - أولاً من نقل دعوى الإجماع هذه، وما هو مستند الإجماع؟ ومن أين يعلم ذلك؟ وفي أي كتاب ذكر هذا؟!.

ب - من هم أهل اللغة المعتمد بإجماعهم؟ أهم العرب الأصليون، الذين لم يخالطوا الأعاجم، والباقيون على سليقتهم؟

(1) هذه الأوجه وغيرها بسطها أبو العباس ابن تيمية في مواضع من كتبه: في الإيمان الأوسط (529/7-536)، وشرك الأصفهانية (142-143)، والمجموع (269/10-276)، والإيمان الكبير (126-134، 274-281).

أم نقله لغة العرب من الأئمة: كالأصمعي وأبي عمرو والخليل الفراهيدي الذين لا ينقلون ما كان قبل الإسلام بالأسانيد، إنما بما سمعوه من عرب زمانهم تواتراً عمن قبلهم من آبائهم وأسلافهم. وقل نقل شيخ الإسلام عن الأئمة أنهم نقلوا لفظ الإيمان فضلاً عن أن يكونوا أجمعوا على معناه. ج - أما إن عنيتم أهل اللغة المتكلمين بها من الأعراب قبل الإسلام فهؤلاء لم نشهدهم ولم نلتقي بهم ولا نقل عن أحد منهم ذلك⁽¹⁾.

د - ويورد شيخ الإسلام إيراد دقيق فيقول: هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا كذا وكذا وإنما ينقلون الكلام المسموع عن العرب وأنه يفهم منه كذا وكذا. وحينئذ فلو قدر أنهم نقلوا كلاماً عن العرب يفهم منه أن الإيمان هو التصديق لم يكن ذلك أبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن عن النبي^ﷺ وإذا كان مع ذلك قد يظن بعضهم - بعض المرجئة - أنه أريد به معنى ولم يردده، فظن هؤلاء فيما ينقلونه عن العربي⁽²⁾ اهـ. هـ - على فرض قبول دعوى الإجماع وأنه نقله ناقل. فإننا نقول هذا يعتبر خبر آحاد أي نقل هذا الناقل. وأنتم ترددون النصوص الصحيحة الصريحة الثابتة عن رسول الله^ﷺ الآحادية. فكيف بهذا النقل من بشر غير معصوم يحتمل خطأ، ووهم خطأ أكثر من صوابه وإتقانه. فرد هذا الآحاد أولى وأعقل وأحرى.

3- مناقشة الدليل الثالث:

ألا وهو استدلالهم بالآية {أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ} [المجادلة: 22]، وقوله: {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ} [النحل: 106]، وحديث أسامة بن زيد^{رضي الله عنه}. فنقول: أ - نحن لا نخالفكم في أن الإيمان يكون في القلب، وعلى أن أصل الإيمان هو في القلب، فإننا نقول بهذا بهذا لكننا نريد أن الأعمال من الإيمان، ونقول أن من فرغ منه الإيمان في قلبه راجع بلا إيمان أما من فرغ منه عمل الجوارح لسبب كالإكراه ونحوه فهذا عندنا لا يؤثر على إيمانه. لأن الله سبحانه وتعالى قد عذره كما مر في الآية الكريمة السابقة.

ب - إثبات هذه النصوص كون الإيمان بالقلب، لا يلزم منها نفي أن تكون الأعمال داخلة في مسمى الإيمان. بل دلالة الآية والحديث على ضرورة كون الإيمان في القلب أنه هو المحل.

(1) انظر "الفتاوى" 123/7.

(2) انظر "الفتاوى" 123/7، 224، وكذلك رد هذا الدليل من ص 122-131.

4- مناقشة الدليل الرابع:

وهو قولهم أن الإيمان ضده التكذيب. نرده من وجوه:

أ - إن هذا القول لا يصحُّ لا لغة ولا شرعاً. حيث قدمنا القول بأن الإيمان في معناه اللغوي زيادة على التصديق، وأن التصديق معنى من معاني الإيمان - في مناقشة الدليل الأول - فمعلوم من النصوص الشرعية أن ضد الإيمان إنما هو الكفر كقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ} [التغابن: 2]. فقابل سبحانه بين الإيمان والكفر دل على أنهما متضادان. ولم يجعل ضد الإيمان التكذيب أو الجحود فقط.

ب - إذا كان ضد الإيمان التكذيب والجحود والإنكار مع - كونه لا يصح -، فكذلك يلزم أن يكون ضد الكفر التصديق، وهو باطل.

ج - تصديق القلب خصصه الشارع سبحانه في أمور معينة كالحبة والموالة والبراءة والانقياد والخضوع وغيرها. فهذه الأمور هي أعمال القلوب قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ} [الممتحنة: 1].

دلت هذه الوجوه على اقتران التصديق بالإيمان ومنع ترادفهما، وتخصيص التصديق ببعض الإيمان.

5- مناقشة الدليل الخامس:

قولهم أن الإيمان كل لا يتجزأ إذا زال جزء منه زال باقيه، يُرد بأن الشيء المركب قسمان:

أ - قسم التسمية فيه شرط، فإذا زال جزء منه زالت التسمية، ومثلوا له بالأشكال الهندسية كالمثلث والدائرة والشكل البيضاوي، فإنه إذا زال جزء من هذه الأشكال زالت تسمياتها مع بقاء حقيقة ذلك الشكل دون الجزء المزال منه.

ب - قسم التسمية ليست شرطاً فيه أو في وجوده، فإذا زال بعضه بقي الباقي حاملاً التسمية نفسها. مثل دلو فيه ماء فإذا نقص منه الماء الذي في الدلو بعضه فإن تسمية الماء على الباقي لا زالت باقية.

ومن ذلك أي من المركب الذي التسمية فيه ليست شرطاً للإيمان فزوال بعض الإيمان - كـ بعض الأعمال - لا يقتضي زوال جميع الإيمان إلا ما خصصه دليل من كتاب أو سنة كمن ترك الصلاة فإنه يكفر ويزول اسم الإيمان عنه للدليل الشرعي المقتضي لذلك.

كذلك زوال جزء من أصل من أصول الإيمان كإنكار وجود جبريل وإثبات غيره من الملائكة فإنه يكفر ويزول عنه اسم الإيمان لدلالة النصوص، ولأن السبب الذي جعله ينكر جبريل يُلزمه بالكفر ببقية الملائكة.

فالمدار كله على ما دلت عليه أدلة الوحي من ذهاب الإيمان ب كله أو ببعضه بحسب الأدلة كلها لا بعضها، أي بالجمع بين نصوص الوعد ونصوص الوعيد.

6- مناقشة الدليل السادس:

وهو أن عطف الأعمال على الإيمان يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، ورد ذلك ببيان أنواع المتعاطفين المشتركين في الحكم، وهي:

أ - أن يكون المعطوفان متباينين. وذلك كقوله تعالى في أول سورة الأنعام: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1].

فالسماوات والأرض اشتركتا في الخلق لكن كل منهما متباين عن الآخر وكذلك الظلمات والنور فهما متضادين.

ومن هذا القبيل حملت المرجئة العطف بين الأعمال والإيمان في النصوص القرآنية والنبوية.

ب - أن يكونا متلازمين، وهذا كقوله تعالى: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ} [المائدة: 92].

فطاعة المعطوف لازمة ولا بد منها لطاعة المعطوف عليه، فطاعة الرسول لا بد منها لتحقيق طاعة الله سبحانه وتعالى. قال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران: 31].

ج - أن يكون العطف من باب عطف الشيء على نفسه لاختلاف الصفة بين المعطوفين. كقوله تعالى: {غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ} [غافر: 3].

فهو سبحانه غافر للذنوب كما أنه قابل للتوبة فهنا عطف سبحانه صفة القبول على صفة المغفرة.

د - أن يكون العطف من باب عطف البعض على الكل, أو عطف الخاص على العام, كقوله تعالى: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} [البقرة: 238].

● فعطف سبحانه بعض الصلوات على باقي الصلوات من باب عطف البعض على الكل. وكقوله {قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ} [آل عمران: 84].

● ففي الآية عطف خاص على خاص. ما أنزل على إبراهيم هي صحف إبراهيم معطوفة على ما أنزل علينا وهو القرآن. وكقوله: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً} [الأحزاب: 7].

● فعطف سبحانه بعض الأنبياء على كل النبيين وعطف نوح على النبيين فهذا من باب عطف الخاص على العام وعطف البعض على الكل. ومن هذا القبيل عطف العمل على الإيمان في أدلة الوحيين, فهو من باب عطف البعض على الكل. فبذلك يبطل استدلالهم بالمغايرة في الآية.

7- مناقشة الدليل السابع:

وهو قولهم إن الكافر لو آمن قبل وجوب العمل عليه, كالصلاة ثم مات اعتُبر مؤمناً ولو لم يعمل ويصل, فدل على أن الأعمال غير داخلية في مسمى الإيمان, ولرد هذا نقول:

أ - لو آمن قبل أن تجب عليه عبادة أو عمل من التكاليف الشرعية ومات قبل ذلك, فهو مؤمن, لأنه لم يترك عملاً قد وجب عليه, لأن الأعمال تجب بحسب حالها ووقتها كالصلاة والصيام والحج لها أوقات خاصة محدودة. أما إيمان القلب فهو على الدوام.

ب - أن جنس الأعمال كثيرة, فلو آمن مثلاً وداهم العدو بلدته لكان يجب عليه أن يجاهد هذا العدو, فإن لم يفعل اعتُبر عاصياً فينقص إيمانه بحسب معصيته.

ج - أيضاً لو آمن واشتراط أن لا يعمل التكاليف الشرعية العملية لم يصح إيمانه, كمن آمن واشتراط أن لا يزكي أو يحج أو يصلي.

8- مناقشة الدليل الثامن:

ألا وهو ادعاؤهم سقوط بعض الأعمال عن بعض الناس في أوقات محدودة كالحائض والنفساء والمريض ونحوهم. فهؤلاء في أوقات لا يصلون ولا يصومون ولا يفعلون كثيراً من الأعمال فلو كانت الأعمال من الإيمان لما عُذر مثل هؤلاء. وهذا الادعاء باطل، وسنرده إن شاء الله كالاتي:

أ - قياس هذه الأعذار الشرعية على ترك الأعمال قياس باطل، لأن هؤلاء عندما لا يصلون ولا يصومون ولا يطوفون.... إنما يفعلونه ذلك امتثالاً لخطاب الشارع سبحانه وتعالى في ترك العمل فهم مع عدم امتثالهم لأمر الصلاة والصيام متمثلين لأمر الشارع بعدم الفعل.

ب - أنهم لم يتركوا هذه الأعمال مع وجود العذر أو عدم وجوده، بل تركوها لوقت محدد لعذر من الله سبحانه وتعالى، فتركهم العمل طاعة في هذا الوقت، كما أنه فعلهم له طاعة في الوقت الآخر.

ج - أن جنس الأعمال لم تسقط عنهم، كالحائض مثلاً فهي مأمورة بطاعة زوجها، وإنكار المنكر والأمر بالمعروف على قدر الاستطاعة، وعدم أكل الربا وشرب الخمر، ونحوها من الأوامر والنواهي. ولو تركوها بدون عذر لأثر ذلك في إيمانهم بحسب هذا الذنب.

د - أننا نعذر هؤلاء كما نعذر المؤمن عند عدم إظهاره إيمانه عند السؤال خوفاً من القتل أو نحوه.

• شبهة والرد عليها:

وقد أجاب بعضهم كأحد الأشاعرة⁽¹⁾ عن استدلال أهل السنة والجماعة بقوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ} [البقرة: 143]، وعن حديث أبي هريرة في ذكر شعب الإيمان بأن الآية محمولة على التصديق والمراد وما كان الله ليضيع تصديقكم نبيكم فيما بلغكم به من الصلاة إلى القبلتين، وأما الحديث فهو آحاد مؤول، والعرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا دلَّ عليه أو كان بسبب. انتهى كلامه. وهذا قول فيه تكلف على حمل النصوص، وبيانه بالآتي:

1- أن المراد بالآية كما ورد في سبب نزولها فيه «وكان الذي مات على القبلة قبل أن تحول قبل البيت رجال قُتلوا لم ندر ما نقول فيهم...» فالسؤال كان عن أولئك الذين ماتوا، وما حال صلاتهم؟ ولم يكن الخطاب عن حال إيمانهم بالنبي وتصدقهم له. فهؤلاء هل تقبل صلاتهم إلى

(1) هو أبو المعالي الجويني إمام الحرمين ت (478هـ) في "الإرشاد" 334-335.

بيت المقدس أم لا؟ فأنزل الله تعالى الآية بياناً لقبول عملهم وصلاتهم. فهذا المعنى هو الظاهر من الآية بعد العلم بسبب نزولها، فلا يجوز العدول عن المعنى الظاهر إلى غيره إلا بدليل، وليس ثمة دليل.

2- أما المعنى الذي ذكرته وهو «ما كان الله ليضيع تصديقكم»، فإن هذا يدخل ضمناً في عدم إضاعة هذه الصلاة التي صلوها، لأن من تصديق النبي ' اتباع ما أمره به من التحول إلى بيت المقدس ثم التحول إلى البيت الحرام.

ومن تصديق أولئك المقتولين متابعتهم لأمر نبيهم ' واستجابتهم لشرعه.

3- أما الحكم على حديث شعب الإيمان بأنه آحاد، فمردود:

بأن خبر الآحاد معتبر عند أهل الإسلام إذا صح سنده ومتمنه ولم يخالف غيره لعموم قوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ} [الحشر: 7].

وكونه الحديث آحاداً ليس ذلك قادحاً عند أهل الصنعة من أهل الحديث، ولم نسمع بالقدح فيه إلا عند من فسدت عقيدته، وتلوث بمذاهب الجهمية والفلاسفة (1).

4- قولك «ثم هو مؤول» نقول فيه: إن صرف الحديث عن ظاهره بغير قرينة دالة على ذلك اعتبره السلف تأويلاً فاسداً، وتحريفاً لوحي الله، وذمه علماء المسلمين ولا توجد هنا قرينة صحيحة صريحة تصرف هذا عن الظاهر، فيبقى عندئذ الحكم على ظاهره وهو ما احتج به أهل السنة والجماعة.

5- نسبته ما قلت إلى العرب تحتاج إلى أدلة من كلامهم، واللغة لا تسعف ذلك.

6- وعلى فرض قول العرب بهذا، فلا أرى أن هناك وجهاً للمعارضة بينه وبين استدلاله في الحديث أو حمله على ظاهره. لكون هذه الشعب تدل على الإيمان، ودالاتها عليه تستوجب فعلها، وأنها مؤثرة فيه وهو في نقوله نحن أهل السنة.

7- كذلك فعل هذه الأعمال إنما هو بسبب الإيمان، فلا منافاة بين كلام العرب وبين ما ذهب إليه أهل السنة ومن وافقهم فدل ذلك على دخول الأعمال في الإيمان وأن تركها يقدر فيه نقصاً أو خروجاً حسب ذلك الترك أو الفعل للمعصية.

(1) ومسألة حجية خبر الآحاد في العقيدة والشريعة مبسطة في تصانيف كثيرة من أبسطها، "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة" للعلامة ابن القيم.

وعلى كل حال فالقضية قضية تأصيل ومنهج يُسار عليه في التلقي أولاً، ثم في الاستدلال، وما هذه المسألة إلا من فروعها التطبيقية، وغلا فمجالها واسع في العقيدة في صفات الله وأفعاله، وفي قضائه وقدره وإرادته، وفي مسائل الإيمان... الخ.
هذا والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: هل الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء لفظي؟!!!

وهو هل الخلاف بين أهل السنة والجماعة ومرجئة الفقهاء لفظي؟! (1).
— فإن الإمام أبو حنيفة وأصحابه (2) لم يُدخلوا العمل في الإيمان لكنهم أوجبوه وأما أهل السنة والجماعة فإنهم أدخلوا العمل في مسمى الإيمان وأوجبوا كذلك العمل.
وقد اتفق أبو حنيفة وأصحابه مع أهل السنة والجماعة في مسألة "الوعيد المجمل" وهو وجوب دخول أحد العصاة النار من غير تخليد فيها، ولكنهم لا يحددون صاحب معصية بعينه.
وقد خالف أبو حنيفة رحمه الله المرجئة في الوعيد المجمل لأنهم لا يقطعون به.

(1) وهذه المسألة نقلها بين أبي العز الحنفي شارح الطحاوية (721هـ — 792هـ) في الشرح ص 333-337 عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

(2) المقصود بأصحابه — رحمه الله — الذين قالوا بقوله في الإيمان من أهل السنة والجماعة ولم أقصد أصحابه في المذهب الفقهاء لأن منهم من خالفه، وكان مع جمهور أهل السنة وهم إلى أبي حنيفة أصحابه لم يحددوا عن الحق واتباعاً للهدى.

– كما اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بل هو داخل في مشيئة الله سبحانه وتعالى إن شاء عذّبه وإن شاء غفر له. وعلى ذلك إذا دخل مرتكب الذنب النار وهو موحد فإنه لا يخلد فيها.

– أما قول أبي جعفر الطحاوي⁽¹⁾ في عقيدته [وأهله في أصله سواء] أي في أصل الإيمان, فهو رحمه الله جعل الناس – المسلمين – متساويين في أصل الإيمان, وذلك بناءً على قوله في عدم دخول الأعمال في الإيمان.

وقد حاول الشارح رحمه الله أن يلتمس التوفيق في هذا القول مع عقيدة الجمهور من السلف, يقول: «مستوون في أنهم عقلاء وغير مجانين, وبعضهم أعقل من بعض, وكذلك في الإيجاب والتحريم». وهذا فيه من التعسف ما فيه, وليس المقام مقام المناقشة. والصواب خلاف ما قالاه عفى الله عنهما.

إذ الناس مختلفون في أصول الإيمان, كما هم متفاوتون فيه ولنصر هذا اختلافهم حول تعريفه وكثير من مسائله.

ومما يدل كذلك على تفاوت الناس في أصل الإيمان تفاوتهم في عبورهم الصراط يوم القيامة بل حسب إيمانه وعمله.

لما في الصحيحين عن أبي هريرة ؓ وهو حديث الشفاعة وفيه:

«ويضرب الصراط بين ظهري جهنم فأكون أنا وأمتي أول من يجيزها ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل ودعوة الرسل يومئذ اللهم سلم سلم وفي جهنم كالليب مثل شوك السعدان... تخطف الناس بأعمالهم فمنهم المؤمن يبقى بعمله أو الموبق بعمله أو الموثق بعمله ومنهم المخردل أو المجازى...» الحديث⁽²⁾.

(1) هو أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي نسبة إلى قرية في صعيد مصر. الفقيه المحدث الحافظ ولد 329هـ بمصر وتوفي فيها 321هـ, أخذ العلم عن جمع من العلماء منهم خاله الإمام المزني — صاحب الشافعي — لكنه مال إلى مذهب أبي حنيفة لأن خاله كان يأخذ من كتبهم, أثنى عليه العلماء كالذهبي وابن كثير وقال هو أحد الثقات والحفاظ الجهابذة. اهـ. له عدة مصنفات كـ "العقيدة الطحاوية" و "معاني الآثار" و "أحكام القرآن" و "الرد على أبي عبيد وعيسى بن أبان" و "مشكل الآثار". انظر مقدمة الشرح الطحاوية.

(2) رواه البخاري 2704/6 رقم 7000, كتاب التوحيد, باب قوله {وجوه يومئذ ناضرة...} الآية واللفظ له. ورواه مسلم 163/1, كتاب الإيمان, باب معرفة طريق الرؤية برقم 182.

● أما عن قول الشارح: «والخلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقيين من أهل السنة اختلاف صوري!!!».

فهذا يحتمل وجهين اختلفت القرائن والأدلة في إثبات أحدهما، وهما:

أ - أنه قصد بذلك عدم ترتب على قول أبي حنيفة في عدم وجوب العلم في مسمى الإيمان إلى فساد اعتقاد. كقول الخوارج في تخليد صاحب الذنب في النار. أو قول غلاة المرجئة الذي لا يوجبون العلم ويعتقدون أنه لا تضر مع الإيمان معصية على النقيض من قول الخوارج. إذا كان هو القصد - وقد صرح به الشارح وقال إنه القصد⁽¹⁾ - فإن القول بأن النزاع لفظي أو صوري وجهه.

ب - الوجه الآخر إذا ترتب على قول أبي حنيفة وصحبه أمور منها:

1- تساوي الناس في أصل الإيمان وأن الأعمال لا أثر له في.
2- أو اعتقاد بعضهم أنه كامل الإيمان وأن إيمانه كإيمان الأنبياء أو الملائكة عليهم السلام أو قال إيماني كإيمان أبي بكر وعمر.

3- أو اعتقد عدم زيادة الإيمان ونقصانه مع دلالة النصوص على خلاف ذلك.

4- أو اعتقد تحريم الاستثناء في الإيمان مع دلالة النصوص على جواز في غير الشك، فإن الخلاف بين مرجئة الفقهاء والسلف ليس بلفظي؛ بل حقيقي أصلي لوجود تلك العقائد أو بعضها البعيدة عن مذهب جمهور أهل السنة والجماعة.

هذا وقد ظن بعض العلماء أن النزاع بين جمهور أهل السنة، ومرجئة الفقهاء وهو المشهور عن الإمام أبي حنيفة وحماة بن أبي سليمان وأتباعهما، وهم الذين يقال لهم: مرجئة الفقهاء أو مرجئة الكوفة أو مرجئة العراق، اختلاف صوري لفظي، كما ذكره شارح الطحاوية فيها، وقبله أبو حامد الغزالي⁽²⁾، وهذا القول فيه وجه حق سيأتي إن شاء الله.

في حين يرى البعض أن الاختلاف حقيقي وليس لفظياً كما قال به الألوسي محمود وعبيد الله المباركفوري⁽³⁾ وغيرهما، وهذا أيضاً له وجهه.

(1) انظر "الطحاوية" ص 333.

(2) انظر "شرح الطحاوية" في موضعين أكد فيه ابن أبي العز على ذلك (470، 462)، وانظر "سير أعلام النبلاء"، و"تفسير روح المعاني" 167/9.

3 في روح المعاني (176/9). ومرواة المفاتيح للمباركفوري (37/1).

• وقد حقق شيخ الإسلام ابن تيمية الخلاف ههنا فجمع بين القولين فجعله نزاعاً لفظياً في كثير من مسائله، وحقيقاً مؤثراً في بعض منها.

حيث قال رحمه الله في شرح الأصفهانية: ((.. وإنما المقصود أن فقهاء المرجئة خلافهم مع الجماعة خلاف يسير، وبعضه لفظي، ولم يُعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلاف إلا في هذا، فإن ذلك قول طائفة من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان وصاحبه أبي حنيفة وأصحاب أبي حنيفة)) (1).

وحصر هذا النزاع في موطن آخر بكونه من بدع الأقوال والأفعال، لا بدع العقائد فقال في الإيمان: ((.. إنه لم يكفر أحد من السلف مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا بدع العقائد، فإن كثيراً من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب)) اهـ (2).

وقال في الإيمان الأوسط: ((فصل: ثم بعد ذلك تنازع الناس في اسم المؤمن والإيمان نزاعاً كثيراً منه لفظي، وكثير منه معنوي. فإن أئمة الفقهاء لم ينازعوا في شيء مما ذكرناه من الأحكام، وإن كان بعضهم أعلم بالدين وأقوم به من بعض، ولكن تنازعوا في الأسماء..)) اهـ (3).

هذا وقد حدد الشيخ جوانب النزاع اللفظي بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء في بعض الصور لما قال في كتابه الإيمان: ((ومما ينبغي أن يُعرف؛ أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي. وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم، متفقون مع جميع علماء السنة:

— على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة.

— ويقولون أيضاً: بأن من أهل الكبائر من يدخل النار، كما تقوله الجماعة.

— والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار.

فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنياً وظاهراً بما جاء به الرسول '، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم

1 شرح الأصفهانية (143).

2 من الإيمان ص (337).

3 الإيمان الأوسط (505-540/7) ضمن الفتاوى.

من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يُخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء)) اهـ(1).

ولذا فإنك تجد كتب الفقه عند مرجئة الفقهاء مليئة بتقرير الأحكام العملية وترتيب الجزاءات عليها، وهذا مما يستصحب كون النزاع معهم لفظياً؛ إذ لو كان العمل غير واجب لما قرّروه هذا التقرير في كتب فروعهم، التي هي من أخصب المذاهب الفقهية بسطاً لتلك المسائل.

ولكن من نظر إلى بعض المسائل المترتبة على الخلاف مع مرجئة الفقهاء:

— مسائل زيادة الإيمان ونقصانه.

— واستواء الناس في أصل الإيمان.

— وتحريم الاستثناء في الإيمان مطلقاً، كما تقول مرجئة الفقهاء، يكون الخلاف والحالة هذه حقيقياً(2).

فصح من ذلك أن التحقيق في الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء، في أنواع صوره: فمنه ما هو خلاف لفظي وصوري كالاختلاف في الأعمال ودخولها في مسمى الإيمان إذ الجميع يوجبها، ويترتب الوعيد على تاركها ويجعله مستحقاً للعقاب، مع القول بعدم تخليد أصحاب الذنوب في النار وتحقق الوعيد المجمل فيهم.

ومن نظر إلى المسائل الأخرى وما تنتظم فيها ويترتب عليها من البدع يقرُّ بحقيقة الخلاف.. والله أعلم.

الفصل الثالث:

في حكم مرتكب الكبيرة

1 من كتاب الإيمان (281-282)، وانظر المجموع نفسه (297/7).

2 وانظر بحث مفهوم الإيمان عند السلف وغيرهم للبعد الفقير (101-105).

وفيه ثلاثة مبحثان:

المبحث الأول: الأقوال في حكم مرتكب الكبيرة, وأدلة كل قول.

المبحث الثاني: مناقشة الأدلة, وبيان الراجح.

المبحث الأول: الأقوال في حكم مرتكب الكبيرة, وأدلة كل قول.

اختلف الناس في حكم مرتكب الكبيرة إلى عدة أقوال بناء على اختلافهم في دخول الأعمال في مسمى الإيمان, وقولهم أن الإيمان كل لا يتجزأ فنقول الأقوال كما يلي:

• القول الأول:

قول الخوارج و المعتزلة ومن وافقهم وهم يُسمون في هذه المسألة بالوعيدية⁽¹⁾. فهم اتفقوا على أنه في الآخرة مخلد في نار جهنم. لكن اختلفوا في حكمه في الدنيا:

- فقال جمهور الخوارج إنهم كافرون في الدنيا, وأسمائهم مشركين كافرين, وهم حلال الدم, وأجازوا سبيهم وأخذ مغنمهم وتحريم ذبائحهم وغير ذلك مما يقام على الكافر المرتد.
- قول الإباضية والزيدية من الرافضة وهو أنهم في الدنيا كافرون كفر نعمة لا كفر شرك, وأن أسمائهم كافرون مُنافقون ليسوا بمشركين, وهؤلاء كما قال تعالى: {مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ} [النساء: 143].

فهم لا إلى المشركين في الحكم والسيرة ولا إلى المؤمنين في الاسم والثواب {ما هم منكم ولا منهم} [المجادلة: 14]. أما حكمهم في الدنيا فحكم المؤمن المنافق كالفاسق المؤمن. فيحرم قتالهم وسبيهم ومغنمهم وتوكل ذبيحتهم, لكن لا تقبل شهادتهم ويقدر في عدالتهم ويقام عليهم الحدود كالمؤمنين.

- قول المعتزلة وهو أنهم في الآخرة مخلدون في نار جهنم لكنهم أقلّ عذاباً من الكافرين المشركين.

أما عن حكمهم في الدنيا فهم في منزلة بين المنزلتين لا إلى الكفر ولا إلى الإيمان. وسموهم فسقة, هذا ويختلف عن الفسق عند أهل السنة والجماعة.

● أدلتهم على قولهم:

عموم أدلتهم هي نصوص الوعيد للعصاة والكافرين نستشهد بنماذج منها:

1- قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ} [التغابن: 2], فلم يجعل الله سبحانه وتعالى بين الكفر والإيمان حكماً آخر فدل على أن الناس أما إلى هذا وإلى الكفر, والعاصي لا يمكن أن يكون مؤمناً لمعصيته فهو كافر.

2- قوله تعالى: {فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ} [الشورى: 7], فجعل سبحانه المال إما إلى الجنة أو النار, وصاحب الذنب لا يكون في الجنة, فلم يبق إلا النار.

(1) انظر آراء الخوارج الكلامية 116/2-125. انظر "شرح الأصول الخمسة" 666-672, وكذلك "الآراء" 105/2, وفي "مسند الربيع بن أنس" — الذي يمثل عند الإباضية كالبخاري عند أهل السنة — باب الحجة على من قال أن أهل الكبائر ليسوا بكافرين في 4/3.

3- قوله تعالى: {إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ} [المائدة: 27], فمرتكب الذنب والكبيرة غير متق لله فلو كان متق لله لما ارتكب هذه المعصية فلا يتقبل منه, ومفهوم الآية أن غير المتقي هو الكافر فصار مرتكب الكبيرة حكمه حكم الكافر.

• القول الثاني:

وهو قول عامة المرجئة وهم على نقيض الوعيدية, فمرتكب الكبيرة عندهم كامل الإيمان ديناً وآخرة؛ بناءً على سابق قولهم بأنه لا يضر مع الإيمان معصية(1). أما في الآخرة فحكمه إلى الله تعالى, لكن الله سبحانه وتعالى وعد المؤمنين بالرحمة والمغفرة فيتحقق وعده سبحانه على العصاة.

• أدلتهم على قولهم:

أدلتهم هي عموم نصوص الوعد بالرحمة والمغفرة والتجاوز عن المؤمنين ومنها:

1- قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: 48]. فمرتكب الكبيرة مؤمن لم يشرك بالله, فهو مستحق لمغفرة الله ولا يستحق النار لأنها لا يصلها إلى الكافرين المشركين, فيكون من أهل الجنة.

2- أن العفو مأمول من الله وهو سبحانه قد حثنا عليه وحَبَّبنا إلى فعله, قال تعالى: {وَالكَافِرِينَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [آل عمران: 134]. والعفو منه سبحانه أكثر تحققاً من عقوبته, وحسن العفو منه سبحانه يقتضي العفو عن الفاسق وصاحب الكبيرة دون الشرك والكفر.

3- قوله تعالى: {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا} [النساء: 31], والكبائر في الآية هي الكفر والشرك بدليل قوله {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} فلما كان تكثير السيئات متحققاً, كان العاصي مكفراً عنه سيئاته. لقوله تعالى: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} [هود: 115].

4- قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ} [الأعراف: 56], وقوله تعالى: {إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنَ رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ} [يوسف: 87].

(1) انظر قولهم في "التمهيد" 395-404 للباقلاني, كذلك "الإرشاد" 321-326.

ومرتكب الكبيرة مؤمن ورحمة الله لا تكون للكافر, ومرتكب الذنب مأمور بعدم اليأس من روح الله, وهو ما زال من المحسنين.

• القول الثالث:

قول الطائفة الوسط أهل السنة والجماعة, فهم يقولون مرتكب الكبيرة أو الذنوب حكمه في الدنيا فاسق وتجري عليه أحكام الفسقة من نفي العدالة....وهو في الآخرة تحت مشيئة الله سبحانه وتعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له مع وجوب تحقيق الوعيد المحمل كما أوجبه الله تعالى.

• أدلتهم على قولهم:

لما تعارضت نصوص الوعد والوعيد في تصور أولئك أخذ كل منهم بجانب من الأدلة وسلك الباقي, فأما أهل السنة فجمعوا بين النصوص وأخذوا بالأدلة جميعها. وتتضح استدلالاتهم في مناقشة الأدلة.

• والقاعدة أن كل حق عند الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فيما استدلوا به من أدلة الوحي الشريف تدل على الحق الذي عند أهل السنة والجماعة.

وكذا كل حق عند المرجئة فيما استدلوا به من أدلة الوحي فقد دلت على الحق عند أهل السنة والجماعة, حيث جمعوا بين الأدلة وفهموها الفهم الصحيح, وأنزلوها المنزلة اللائقة بها. ولم يجعلوها متعارضة متضادة, حتى حملوها على غرائب التأويل وأنواع التحريف, ومناحي الرد والإعراض. والله المستعان, وهو سبحانه ولي التوفيق.

المبحث الثاني: مناقشة الأدلة, وبيان الراجح.

وهو في مناقشة الأدلة والأجوبة عن استدلالات المخالفين وبيان القول الصائب والراجح في المسألة.

أولاً: مناقشة أدلة الوعيدية من الخوارج والمعتزلة:

1 - استدلالاً لهم بنصوص الوعيد، من نحو قوله تعالى: {فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ} [الشورى: 7]، وغيرها، فنقول أن الله تعالى لم يخرج صاحب الكبيرة من الدين فهو في الدنيا والآخرة من ناقصي الإيمان بسبب كبريته، ولم يخرج عن الإيمان أصلاً.

وقد وصف الله سبحانه وتعالى أصحاب الكبائر بالإيمان كقوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا} [الحجرات: 9]. فمع أنهم ارتكبوا كبيرة - وهو قتالهم إخوانهم - لكن لا يزال اسم الإيمان منطبق عليهم.

وكذلك قوله تعالى: {فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ} [البقرة: 178]، فالآية في القصاص وصف القتيل - الذي ارتكب الكبيرة من أكبر الكبائر وهي قتل النفس - بأنه أخ للمقتول: أخوة إسلام وإيمان، فلو كان كافراً لما وصف الله بأنه أخو المسلم، ولوصفه بالكفر أو العدو.

فلما لم يكن ذلك علماً أن فاعل الكبيرة حكمه مؤمن وليس بكافر كما تعتقد الوعيدية.

لكن إيمانه ينقص بحسب هذه الكبيرة كما سيظهر ذلك في مناقشة المرجئة.

2 - الاستدلال بقوله تعالى: {إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ} [المائدة: 27]، المتقي في العمل هو المخلص لله تعالى فيه وعمله صواباً موافقاً للشرعة - وهما شرطاً لقبول العمل -، أما مرتكب الكبيرة فهو لا يزال مخلصاً لله تعالى وعمله هذا خطأ، لكن باقي عمله الآخر، أو أعماله الأخرى ضائعة، والقول أنه غير متقي بسبب هذا العمل فقط يحتاج إلى دليل، وكونه غير متق في كبريته فهو كذلك، لكن هذا لا يُخرجُه من دائرة الإسلام إذ لو كان فيه خروج عن الإسلام لأمر النبي ﷺ من ارتكب المعاصي من أصحابه، كمن شرب الخمر، وزنى وقذف، أن يجدد إيمانه، لكن لما لم ينقل ذلك - وقد نُقل ما هو أقل منه شأنًا - عُلِمَ أنه ما زال مؤمناً بعمله، فاسق بكبريته. كيف وقد عاملهم النبي ﷺ معاملة المسلمين.

- هذا وقد يؤول الأمر بهؤلاء إلى إبطال دلالة أو حقيقة نصوص الوعد إبطالاً بالكلية!

3 - نقول الكفر الوارد في نصوص الوعيد للعصاة من المؤمنين كفرٌ غير مخرج عن الملة، وهو الكفر العملي الأصغر؛ لأن الله تعالى حكم على السارق بقطع اليد، وعلى الزاني والقاذف بالجلد، أو الرجم للمحصن، ولو كان كافراً لأمر سبحانه بقتله، لأن حكم الكافر المرتد هو القتل وعن ابن

عباس رضي الله عنهما أن رسول الله^ص قال: «(من بدّل دينه فاقتلوه)» رواه البخاري⁽¹⁾, وهو الأمر المجمع عليه.

- كما نقول إن الكفر مراتب منها ما يُخرج عن الملة ومنها ما لا يُخرج عن الملة. كحديث زيد بن خالد الجهني عن النبي^ص وفيه: «(هل تدرون ما قال ربكم؟ ... قال: أصبح عبادي مؤمن بي وكافر. فأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا....)» الحديث متفق عليه⁽²⁾. ولذا قال بعض علماء السنة والجماعة إن الشرك الأصغر أكبر الكبائر.

فهذا الكفر في الحديث كفر أصغر لا يُخرج عن الملة ويسمى عندنا كبيرة من الكبائر، ولو كان كفراً أكبر مخرجاً من الملة لأمرهم النبي^ص بتجديد إيمانهم وإسلامهم وإعلان التوبة من ذلك كما حصل ممن ارتد، وكما مر في مناقشة الدليل الثاني.

● وقد قيل ناقشوا الوعيدية بنصوص الوعد. وناقشوا المرجئة بنصوص الوعيد.

ثانياً: مناقشة أدلة المرجئة:

ونرد عليهم بنصوص الوعيد، فنقول:

1- استدلالكم بنصوص الوعد على أن مرتكب الكبيرة كامل الإيمان. استدلال ببعض الأدلة وردّ البعض منها - أدلة الوعيد -.

2- أن رحمته وعفوه سبحانه وتكفيره للسيئات لا يُنافي عدله، ومن عدله سبحانه مجازاة العاصي بسبب معصيته.

3- أن صليّ النار على نوعين كما وردت بذلك النصوص:

● صليّ على سبيل الخلود، وهو للكافر، قال تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [الأعراف: 36].

● ونوع آخر وهو أنّ صليّ دون ذلك وفصاحبه يصلي النار لكن لا يُخلد فيها، بل يعذب - إن عذب - على قدر معصيته. والله أعلم به. ثم يخرج من النار بتوحيده وإيمانه كما سبق في حديث أبي هريرة: «(أخرجوا من النار من كان في قلبه أدنى حبة من خردل من إيمان...)» الحديث.

(1) البخاري 10-19/3، كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله رقم 2854.

(2) أخرجه البخاري 290/1، كتاب صفة الصلاة، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم رقم 810. ومسلم في كتاب الإيمان، باب من قال مطرنا بالنوء رقم 71.

4- النصوص التي نفت الإيمان عن بعض أصحاب الذنوب والكبائر كحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...» الحديث. ستأتي، التي تتبرأ من بعض أهل الكبائر. فإننا نحمل هذه النصوص على التهديد والتوبيخ إن لم يتوبوا فإنهم يستحقون "الوعيد المجمل" وذلك ما لم تصل معصيتهم حدَّ الكفر أو الشرك الصريحين الأكبرين. وهذا الحمل بمقابلة نصوص عدم التخليد في النار إلا الكافرين. ومن استحق الوعيد استحق العذاب على قدر معصيته. إذن من ذلك تبين لنا أن القول الراجح هو قول أهل السنة والجماعة لصراحة أدلته، ووضوح خطابهم وسلامة منهجهم في التلقي أولاً، ثم الاستدلال ثانياً. وهذا توفيق الله سبحانه وهدايته، وهو ولي ذلك سبحانه وتعالى.

الفصل الرابع:

مباحث متعلقة بالإيمان

المبحث الأول:

زيادة الإيمان ونقصانه, الأقوال فيه وأدلتها وبيان الراجح.

المبحث الثاني:

حكم الاستثناء في الإيمان الأقوال فيه, وأدلتها, وبيان الراجح.

المبحث الثالث:

الفرق بين الإسلام والإيمان الأقوال فيه, وأدلتها, وبيان الراجح.

المبحث الأول: زيادة الإيمان ونقصانه.

أولاً: الأقوال فيه:

1- قالت الخوارج والجهمية وطوائف المرجئة وبعض الأشاعرة(1): إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بل الإيمان شيء واحد.

2- قال جمهور أهل السنة والجماعة والمعتزلة وبعض الأشاعرة وهو رواية عن مالك وهي الراجعة: أن الإيمان يزيد وينقص. يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي.

- لكن للمعتزلة تفسير مختلف فقالوا: زيادة الإيمان ونقصانه إنما هي في تفاوت الناس في وجوب الأعمال عليهم، فمن سبق للإيمان كان أكمل إيماناً من المتأخر وكذلك من وجب عليه حكم شرعي قبل غيره كمن وجب عليه الحج كان أكمل إيماناً ممن لم يجب عليه.

3- رواية عن مالك أن الإيمان يزيد ولا ينقص.

ثانياً: أدلة كل قول:

• أدلة القول الأول: وهم الخوارج والمرجئة...

1- أنه لو كان الإيمان يزيد وينقص لكان نقصان الإيمان هو الكفر، والأصل هو الإيمان. فالإيمان شيء واحد فمن نقص إيمانه عددناه كافراً لأنه ما نقص إلا بمعصيته. ومن فعل الطاعة إنما فعل ما أمر به فلا يزيد إيمانه وإنما يُسمى مؤمناً.

2- أن الإيمان شيء واحد وهو كل لا يتجزأ إنما نقص منه شيء إلا وزال باقيه. وإن زاد بأي شيء يزيد فالأعمال ليس لها أثر في الإيمان.

3- حملهم الأحاديث والآيات التي تدل على زيادة الإيمان على أن الإيمان عَرَضٌ يتجدد في كل لحظة بتجدد أمثاله، لكنه لا يزيد ولا ينقص.

وقال بعضهم أن الزيادة في النصوص محمولة على ما يكون للمؤمن من صفاء النفس وتلذذ بحلاوة الإيمان...

4- حديث وفد ثقيف وفيه أنهم قالوا يا رسول الله الإيمان يزيد وينقص فقال: «لا، الإيمان مكمل في القلب زيادته كفر ونقصانه شرك»(2).

• أدلة القول الثاني: وهو قول أهل السنة ومن وافقهم . وهي كثيرة، منها:

(1) هو أبو المعالي الجويني. انظر "الإرشاد" 335.

(2) انظر "شرح الطحاوية" 342. وقد قال عنه مخرج الطحاوية موضوع. وقد بحثت عنه فيما وقفت عليه يدي من كتب الموضوعات فلم أجده. وقد قصرت الهمة عن استكمال البحث. وقد تكلم عليه جمع من العلماء كما نقله الشارح فأنظره.

1- قوله تعالى: {لِيَزِدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ} [الفتح: 4], وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ} [محمد: 17], وقوله: {وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا} [المدثر: 31]

فالزيادة في هذه النصوص وغيرها إنما تكون من فعل الطاعة والتزلف إلى الله بالقربات.

2- حديث أبي هريرة ؓ قال قال رسول الله: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن....)). الحديث متفق عليه (1).

فنفى الإيمان عنهم لا يقتضي خروجهم عن الإيمان؛ إذ لو كان كذلك لما أقام الشارع عليهم حدًّا، فالحدُّ إنما هو لتكفير المؤمنين في الدنيا عن الآخرة لمعصية التي ارتكبتها. والكافر لا يُكفر عنه شيء بل عقابه يكون يوم القيامة.

3- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله قال: ((ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لديّ لب منكن)) قالت امرأة يا رسول الله وما نقصان العقل والدين قال: ((أما نقصان العقل فشهادة المرأة تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين)) متفق عليه (2).

وكما هو معلوم نقصان الدين لا يستلزم خروجها منه وهذا بالاتفاق.

4- ما ورد عن الصحابة في هذا المعنى، وهو كثير أكتفي بأمثلة منه:

— عن معاذ بن جبل ؓ أنه قال لرجل: ((اجلس بنا نؤمن ساعة)) يعني نذكر الله. رواه أبو عبيد (3).

— وعن عمار بن ياسر ؓ قال: ((ثلاثة من جمعهن جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، والإتقان من أقتار، وبذل السلام للعالم)) (4).

(1) رواه البخاري 875/2، كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه 2343، ومسلم 76/1، كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان بالمعاصي رقم 57.

(2) رواه البخاري 116/1، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم رقم 298، ومسلم 87/1، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات رقم 79.

(3) في "الإيمان" رقم 20، وقال مخرج أحاديث الألباني: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ورواه ابن أبي شيبة رقم 117 في "الإيمان". وعبد الله بن أحمد في "السنة" رقم 796.

(4) رواية أبي شيبة في "الإيمان" رقم 131، وقال مخرجه إسناده صحيح.

— وعن عمر بن الخطابؓ ربما يأخذ بيد الرجل والرجلين من أصحابه فيقول: ((قم بنا نزداد إيماناً))⁽¹⁾.

• أما قول المعتزلة فلم أجد له دليلاً يُعتمد عليه.

ويرده حال الصحابة، فعمر بن الخطابؓ أسلم بعد أخيه زيد وهو بإجماع المسلمين أفضل من زيد كما دلت على ذلك النصوص.

كذلك سعد بن معاذؓ أسلم بعد جمع كبير من الصحابة رضي الله عنهم، وصار عند الله أفضل منهم لا لتقدمه عليهم في الإسلام لكن لشأنه مع الرسول^ﷺ ودينه، وكذلك أبو سفيان وخالد بن الوليد ومعاوية وغيرهم رضي الله عنهم. فدل على أن هذه القول واهٍ وهو قول المعتزلة ومن وافقهم ومن قلدهم.

• الأدلة على رواية الإمام مالك بن أنس:

1— قوله بزيادة الإيمان أخذاً من أدلة الزيادة التي استدل بها أهل السنة.

2— قوله لا ينقص، استناداً على أن نقصانه قد يؤدي إلى زوال الإيمان، كما هو قول الخوارج ومن وافقهم.

لكن هذه الرواية مرجوحة عن الإمام مالك وروايته الأخرى هي الصحيحة.

وهذا تفصيل المروي عن الإمام مالك وعن غيره من الفقهاء من أتباع التابعين في إطلاق لفظ الزيادة، في الإيمان دون النقصان، وذلك أنه مالك في رواية محمد بن القاسم عنه توقف في نقصان الإيمان فلم يقل به ووافقه على ذلك جماعة من الفقهاء، لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص.

وبعض السلف رحمهم الله عدل عن لفظ الزيادة والنقصان إلى لفظ التفاضل، فقال: أقول الإيمان يتفاضل ويتفاوت.

ويروى هذا عن عبد الله بن المبارك⁽²⁾، كما يروى عنه موافقة الجمهور من السلف بالقول بزيادته ونقصانه كما حكاه عنه النووي⁽¹⁾.

(1) رواه ابن أبي شيبه في "الإيمان" رقم 108.

2 ذكره الشيخ أبو العباس ابن تيمية في الإيمان الوسط (506/7-507)، وقال معقلاً على قول ابن المبارك: ((وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته))، مما يفيد أن المسألة لفظية لا طائل من النزاع فيها. وقول ابن المبارك: ((إن الإيمان قول وعمل ويتفاضل))، رواه عبد الله بن أحمد في السنة (316/1).

هذا وقد وجّه العلماء وأجابوا عن قول الإمام مالك السابق في التوقف بالنقصان بعدة أجوبة منها:

- 1- أن لفظ الزيادة ورد في النصوص، دون لفظ النقصان، فلم يقل به. وهذا جواب قاله الشيخ ابن تيمية عن مالك ومن وافقه رحمهم الله.
- 2- توقف مالك بالنقصان لئلا يكون شكاً مخرجاً عن اسم الإيمان.
- 3- أو لئلا يتأول القول بالنقصان على قول الخوارج والوعيدية، الذين يكفرون بالمعاصي ويخرجون بها عن الإيمان. وهذان الجوابان حكاهما النووي في شرحه لمسلم.
- 4- ربما كان قوله ذلك قديماً، رجح عنه بعد ذلك ولا سيما بعد تأمله لحال المرجئة وبدعتهم، لما عُرف عنه بعدُ من ردّه عليهم، وإنكاره عليهم كما أنكر على حماد بن أبي حنيفة وغيره منهم.
- 5- وربما هو وهَمٌّ من ناقله، لما يعرض للمدرس في درسه من التوقف في مسائل، لا لعدم الجواب فيها عنده، وإنما لزيادة تأمل فيها ونظر وبحث، أو لعارض يعرض له في خاطره يسترسل معه.. ونحو ذلك.

• القول الراجح عن مالك في ذلك:

وعلى كل حال فإن الاحتمالات متطرفة للرواية التي توقف فيها مالك عن القول بنقصان الإيمان، وهي رواية محمد بن القاسم. كيف وقد روى جمهور أصحابه روايات أخرى صرح فيها الإمام مالك بزيادة الإيمان ونقصانه، كما في رواية عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد الله بن وهب، ومعمّر بن عيسى، وعبد الله بن نافع⁽²⁾.

فعلى هذه الروايات الكثيرة عنه العمل، وهي موافقه لما يرد على الأولى من الاحتمال والتأويل؛ لما فيها من ثبوت النقصان في الإيمان عنه رحمه الله.

قال شيخ الإسلام في الأوسط: ((... وهذه إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه، وهو المشهور عند أصحابه، كقول سائرهم (يعني الأئمة): أنه يزيد وينقص)) اهـ⁽¹⁾.

1 في شرح صحيح مسلم (1/146).

2 انظر هذه الروايات في التمهيد لابن عبد البر (9/252)، ومسائل الإمام أحمد لأبي داود (113)، والسنة لعبد الله بن أحمد (87)، والشرعية للأجري (118)، وشرح أصول السنة للإكائي 957/5، وشرح مسلم للنووي (1/146-147).

فالقول الراجح والقول الحق هو القول الثاني وقول أهل السنة ومن وافقهم (2).

المبحث الثاني: حكم الاستثناء في الإيمان.

أولاً: الأقوال في المسألة وماخذها:

• قول جمهور الأشاعرة والكلابية ومن وافقهم:

حيث يقولون إن الاستثناء واجب, فيجب على العبد أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله, حتى صار بعضهم يقول ذلك في سائر الأعمال الصالحة مثل صمت إن شاء الله وتصدق إن شاء الله.

• الأدلة على قولهم:

1- إن الإيمان هو مات عليه الإنسان, أي المعتبر في الإيمان هو الموافقة. وهو ما سبق في علم الله أن الإنسان سيموت عليه. فمن آمن بعد كفر فلا عبرة بكفره لاعتبار الخاتمة, ولو كفر ثم آمن فإن إيمانه الأول يبطل, حتى لو عاد وأسلم من جديد فليس للإيمان الأول تأثير ولا يقبل منه.
- ويلزم من قولهم هذا أن الله يحب في الأزل ويغض ويسخط في الأزل, فالصفات الفعلية على هذا أزلية النوع والآحاد.

2- قول الرجل أنا مؤمن يقتضي ذلك أنه شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين القائمين بكل ما أمر به الله وترك ما نهى عنه. فهو بذلك يدعي الإيمان الكامل. ولما كان المؤمن لا يضمن من نفسه ذلك وجب عليه الاستثناء.

1 في الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى (506/7).

(2) ولمزيد من ذكر الأدلة من الكتاب ومن السنة ومن الآثار السلفية, انظر مسألة الإيمان = لعلي الشبل 38-49.

• قول الخوارج والمعتزلة وجمهور المرجئة:

بأن الاستثناء محرم بناء على قولهم: الإيمان شيء واحد لا يتجزأ، سواء دخل العمل فيه أو لم يدخل.

• الرد على قولهم:

1- أن الاستثناء شك، ومن استثنى في إيمانه بالله وملائكته وكتبه.... فقد شك وهذا لا يجوز. ولذلك سموا من يستثنون في الإيمان بالشكّاة. ومن علم من نفسه اليقين فلا يجوز أن يشك.

2- أن الله تعالى علمنا الاستثناء لربط الأمور المستقبلية بالمشيئة قال تعالى: { وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْخُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِّي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا } [الكهف: 23-24].

وعليه إذا حلف الإنسان واستثنى فإنه لا يحث لتعلق الأمر بالمشيئة.

• قول أهل السنة والجماعة:

أسعد الناس بالدليل من الفريقين وهو القول الوسط بين قولين متضادين، وهو بالتفصيل:
أ - إذا أراد المستثنى من الاستثناء الشك في أصل الإيمان فهذا حرام لا يجوز، كأن يقول أنا مؤمن بالله وملائكته... إن شاء الله، شاكاً.

ب - أما إن قصد بالاستثناء تحقق الشيء كأن يكون في أمر لا بد من وقوعه فهذا جائز. كما يدل عليه حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي قال: «كان رسول الله^ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية» رواه مسلم⁽¹⁾.

ج - كذلك إن قصد منع تركية نفسه.

د - أو قصد أن لا يعلم ما تكون عليه خاتمته.

هـ - أو قصد عجزه عن القيام بجميع مقتضيات الإيمان من فعل الطاعات وترك المعاصي. فالاستثناء جائز وليس بواجب.

(1) رواه مسلم 671/2، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها حديث رقم 975.

ثانياً: القول الراجح هو قول أهل السنة والجماعة:

- لاعتماده على جميع الأدلة وعدم ردّ شيء منها.
- لأن كل من الفريقين استدلوا بأدلة تبدو أنها تعارض أدلة الفريق الآخر. فكل منهما معه بعض الدليل.
- كونه استدلال السلف على قولهم من نصوص الكتاب والسنة اللذين يؤيدهما العقل الصحيح والفطرة السليمة.

المبحث الثالث: الفرق بين الإسلام والإيمان.

أولاً: الأقوال في المسألة وأدلتها:

وهذا مجمل أقوال الفرق في هذه المسألة، أي هل الإسلام هو الإيمان؟ وهل الإيمان هو الإسلام؟ أو غيره. فهذا مما اختلفت فيه الطوائف، كافترافهم في مسمى الإيمان.

- 1- فقالت الوعيدية: إن الإسلام هو الإيمان والعكس صحيح (1).
- 2- وقيل: الإسلام هو الكلمة أي كلمة التوحيد بالشهادتين. والإيمان هو العمل. وهذا القولان لهما وجه صحيح يتضح عند التحقيق في معنهما.
- 3- وذهب الأشاعرة إلى أن الإيمان خصلة من خصال الإسلام، بأن كل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيماناً (2).

وهذا القول فيه حق وباطل يتضح إن شاء الله.

- 4- والقول الصواب الذي عليه أهل التحقيق القول بالتفصيل، وهو إجمالاً: الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا. وإذا افترقا اجتمعا.

ومعناه:

- أن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا في نص واحد من كتاب أو سنة فإن لكل واحد منهما معنى يختص به.

- 1- قول طائفة أن الإسلام هو كلمة التوحيد والإيمان هو العمل. وحكي هذا عن الزهري رحمه الله (3).

• أدلتهم على قولهم:

- 1- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً فيه: «أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله...» الحديث.
- فيكون الإسلام ظاهراً إنما يكون بكلمة التوحيد، وهما الشهادتين، لكن القول أن هذا التوحيد هل صحبه عمل لا يتحقق إلا بالإيمان.
- لكن يحمل كلام الزهري رحمه الله على أنه يحكم بإسلام المرء بالتوحيد، أما الحكم على إيمانه فيكون بعمل الجوارح.

1 كما في الإيمان الكبير (229، 1346)، وجامع العلوم لابن رجب (26) وما بعدها وهو لازم قولهم في مسمى الإيمان عند التأمل! وهو لازم قول الكرامية والمرجئة المحضة..!

2 وهو قول أبي بكر الباقلاني نقله عنه بلفظه شيخ الإسلام في الإيمان الكبير (147) وما بعدها وقال قبله: ((فصل: قال الذين نصروا مذهب جهنم في الإيمان من المتأخرين كالقاضي أبي بكر وهذا لفظه...)) اهـ، فذكره.

(3) انظر "تعظيم قدر الصلاة" لأبي نصر المروزي 507/2 رقم 560.

2- قول طائفة أخرى أن الإسلام إنما هو الأعمال الظاهرة والإيمان هو الأعمال الباطنة كإيمان القلوب وعملها من خشية وإنابة ومحبة وتوكل ونحوها.

• استدل هؤلاء بالآتي:

- حديث جبريل وفيه: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة، والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه.....» الحديث.

فجعل الإسلام وأركانه في الأعمال الظاهرة بالجوارح. وجعل الإيمان في الأعمال الباطنة التي تكون في القلب.

- وحمله الجمهور من أهل السنة على حال اقتران الإيمان والإسلام جميعهما.

• قول طائفة ثالثة وهم المعتزلة وأكثر الرافضة (1).

وهو القول بأن الإيمان والإسلام معناهما واحد وهما مترادفان.

• أدلتهم:

1- قوله تعالى: {فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ} [الذاريات: 35-36].

فلما لم يفرق في الآية ظهر أنهما لفظين لمعنى واحد.

2- حديث وفد عبد قيس وفيه أنهم سألوا النبي ' عن الإيمان فأجابهم بأركان الإسلام، فدل ذلك على ترادف العبارتين، وأن أحدهما يقوم مقام الآخر.

3- قوله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا} [الحجرات: 24].

أي أسلمنا نفاقاً، وليس ذلك هو الإيمان والإسلام الصحيح. بل إسلام المنافق.

4- أجابوا على حديث جبريل أن في الإيمان معاني زائدة على الإسلام. وهذا يَرُدُّه قولهم، كما يرده تعريف الإيمان لغة بأنه التصديق والإسلام لغة هو الاستسلام والانقياد، ففارق بين المعنى اللغوية لكل منهما.

(1) انظر "تعظيم قدر الصلاة" 552/2، 553، و"شرح الأصول الخمسة" 705-708، وقد نقل لنا أن هذا قول البخاري، وعند التأمل في تبويبه لبعض الأحاديث كحديث سعد، وسيأتي في باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل، يظهر أنه يميل إليه.

• قول جمهور أهل السنة والجماعة أصحاب الحديث والمحققين منهم بالتفصيل حيث بين الإسلام والإيمان خصوص وعموم على نحو من هذا التفصيل:

1- إذا اجتمع الإيمان والإسلام في جملة واحدة كحديث جبريل، أو آية الذاريات، وآية {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} من الحجرات، فإن الإسلام يكون للأعمال الظاهرة والإيمان للأعمال الباطنة. حيث إذا اجتماعا افترقا.

ويدل له أيضاً حديث سعد بن أبي وقاص ؓ قال: «أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس فنزل رسول الله ﷺ رجلاً هو أعيبهم إليّ فقلت يا رسول الله ما لك عن فلان؟ فو الله أني لأراه مؤمناً. فقال أو مسلماً فأعدتها عليه فأعادها عليّ ثلاثاً. ثم قل: يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه خشية أن يكبه الله في النار». متفق عليه(1).

2- إذا افترقا أي الإيمان والإسلام اجتماعاً أي ذكر أحدهما في نص فإن الآخر يدخل فيه. - كحديث وفد عبد القيس سألوهم عن الإيمان فدخل فيه الإسلام حيث ذكر أركانه، ولا يمنع ذلك كونه هو الإيمان.

ثانياً: هذا القول أعني قول أهل السنة أو قول محققي أهل السنة هو الراجح لقوة أدلته وجمعه بين أدلة مخالفته وكذلك إمكان الجواب عن وجه استدلال مخالفهم. فالإسلام هو الإيمان عند الافتراق بذكر أحدهما في نصّ دون الآخر، فإذا اجتماعاً في نص واحد افترقا.

فالإسلام: الأعمال الظاهرة ومنها الشهاداتان والصلاة..

والإيمان: الأعمال الباطنة من الاعتقادات كالتيكول والخوف والمحبة والرغبة والرهبة... وغيرها. وقد دل على هذا دلائل كثيرة منها اكتفاء واختصاراً:

قوله تعالى في سورة الحجرات: "قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فَيَقْلُوبَكُمْ" [الحجرات:14]، فاجتماعاً في نص واحد، ونفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام؛ فدل على افتراقهما أنهم مسلمون لكن لم يبلغوا أن يكونوا مؤمنين.

(1) رواه البخاري 18/1، كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة رقم 27، ومسلم 732/2، كتاب الزكاة، باب إعطاء من يخاف على إيمانه رقم 150.

ووجه الدلالة كما في دلالة آية الحجرات، بتفريقه صلى الله عليه وسلم بين المؤمن والمسلم في نص واحد، مما يدل أن لكل منهما معنى يختص به.

- وحديث جبريل عليه السلام المشهور وفيه ذكر الإسلام: بالأركان الخمسة، والإيمان: بالأصول الستة.

فإنهما اجتماعاً في نص واحد، أجاب النبي صلى الله عليه وسلم لكلٍّ بمعنى غير الآخر؛ فدل على افتراقهما.

وأركان الإسلام الخمسة أعمال ظاهرة، وأصول الإيمان الستة أعمال باطنة، ولا بد منهما جميعاً.

- وحديث سعد بن أبي وقاص قال: «أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطاً وسعد جالساً، فترك رجلاً هو أعجبهم إليّ، فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً. فقال: «أو مسلماً» مالك عن فلان، ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقاتي، فقلت: مثل ذلك وأجاني بمثله، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي، وعادُ ثم قال: «يا سعد إني لأُعطي الرجل، وغيره أحب إليّ منه، خشية أن يكبه الله في النار» متفق عليه واللفظ للبخاري⁽¹⁾.

- ويدل على هذا الفرق الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده وغيره: «ثنا بهز بن حكيم ثنا علي بن مسعدة ثنا قتادة عن أنس قال قال رسول الله ' يقول: «الإسلام علانية والإيمان في القلب»». ثم يشير بيده إلى صدره ثلاث مرات ثم يقول: «التقوى ههنا، التقوى ههنا»⁽²⁾.

1 رواه البخاري موصولاً في كتاب الإيمان - باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة.. (27)، ومسلم في الإيمان أيضاً - باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه (150).

2 أخرجه في الإيمان أحمد في المسند (134/3-135)، وأخرجه البزار وأبو يعلى قال في الجمع 52/1: ((رواه أحمد وأبو يعلى بتمامه والبزار باختصار ورجاله رجال الصحيح ما خلا علي بن مسعدة وقد وثقه ابن حبان وأبوداود الطيالسي وأبو حاتم وابن معين وضعفه آخرون)) اهـ.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (111/2) من طريق ابن مسعدة به، وكذا العقيلي في الضعفاء (250/2)، وانظره في تفسير ابن كثير (352/7) (الشعب)، والمطالب العالية (2861)، والدر المنثور (10/6)، وعزاه فيه أيضاً لابن مردويه، وأورده الحافظ ابن رجب في الجامع محتجاً به، وعلته ابن مسعدة.

وابن مسعدة هو: علي الباهلي أبو حبيب البصري، مختلف فيه، وسبق من عدّله ومن جرحه البخاري وقال: فيه نظر، ولذا تبعه العقيلي فأورده في الضعفاء، وضعفه النسائي وأبوداود وابن عدي في الكامل وقال: أحاديثه غير محفوظة.

ولذا قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام من السابعة، وقد روى له البخاري في الأدب الترمذي وابن ماجه وأورد صاحب تهذيب الكمال وتهذيبه هذا الحديث في ترجمته، كما فعل الذهبي في الميزان، وانظره في التاريخ الكبير (294/6)، والميزان (156/3)، والتهذيب (192/3) (الرسالة)، والجرح والتعديل (204/6).

ومن هنا قال الحافظ بن رجب في جامع العلوم والحكم:

«قال المحققون من العلماء: كل مؤمن مسلم، فإن من حقق الإيمان، ورسخ في قلبه، قام بأعمال الإسلام، كما قال: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح بالأعمال. وليس كل مسلم مؤمناً، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفاً فلا يتحقق القلب به تحقيقاً تاماً، مع عمل جوارحه أعمال الإسلام فيكون مسلماً، وليس بمؤمن الإيمان التام» اهـ⁽¹⁾.

• ومعنى افتراقهما: أن يأتي أحدهما في نص دون الآخر، فعندئذ يكون أحدهما بمعنى الآخر، فالإسلام هو الإيمان والعكس صحيح.

ولهذا أدلة كثيرة في الوحيين:

– منها قوله تعالى في سورة آل عمران: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [آل عمران: 85].

– وفي أولها قوله سبحانه: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» [آل عمران: 19].

فاقتضينا أن الدين عند الله الإيمان، ومن يبتغ غير الإيمان ديناً فلن يقبل منه.

– ومنه قوله تعالى في خطابه للمؤمنين في آيات كثيرة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا» [البقرة: 104]. فإن الخطاب أيضاً متوجه للذين أسلموا ولما يدخل الإيمان في قلوبهم، مما يدل على تناول أحدهما الآخر عند الانفراد.

– وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان» متفق عليه واللفظ للبخاري⁽²⁾ وفي لفظ آخر لهما «الإيمان بضع وسبعون».

فإن الإيمان هنا متناول للإسلام لاشتماله على الصلاة والصيام والحج والزكاة.

ولا شك أن معنى الحديث صحيح ثابت في الصحيحين وغيره مما يشهد لهذا الحديث ويقوي جانب ثبوته.

1 جامع العلوم والحكم، شرح الحديث الثاني: حديث جبريل المشهور (28)، وانظر منهج الحافظ ابن رجب (428) وما بعدها.

2 أخرجه البخاري موصولاً في كتاب الإيمان – باب أمور الإيمان (9)، ومسلم في الإيمان أيضاً – باب بيان شعب الإيمان وأفضلها وأدناها (35).

- ولما في الصحيحين - واللفظ للبخاري - من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يرفعه إليه صلى الله عليه وسلم: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»⁽¹⁾.

- وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن» رواه البخاري⁽²⁾.
ففي الحديثين المسلم يشمل المؤمن، وأن بمعناهما واحد عند الافتراق.

1 أخرجه البخاري موصولاً في الإيمان - باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (10)، ومسلم في الإيمان أيضاً - باب بيان تفاضل الإسلام وأي أمور أفضل (40).

2 رواه البخاري متصلاً في كتاب الإيمان - باب من الدين الفرار من الفتن (19).

الفصل الخامس:

اثر الإيمان في حياة المسلمين

وفيه ثلاثة مبحثان:

المبحث الأول: أثر الانحراف في تصور الإيمان.

أولاً: أقوال الخوارج وآثارها.

ثانياً: أقوال المرجئة وآثارها.

المبحث الثاني: أثر تصور الإيمان – على وفق مذهب السلف –:

أولاً: في حياة الفرد.

ثانياً: في حياة المجتمع.

المبحث الأول: أثر الانحراف في تصور الإيمان عند المبتدعة.

أولاً: أقوال الخوارج والمعتزلة وآثارها:

1- قولهم في تعريف الإيمان أنه قول واعتقاد وعمل كل لا يتجزأ إذا زال بعضه زال باقيه. كان أثر ذلك في مرتكبي المعاصي. حيث يُعتبرون على هذا القول كفار خارجين عن الإسلام, فإذا كان هذا حكم كل من ارتكب الكبيرة أو ذنباً خارجاً عن الإسلام جاز قتله, وحلّ ماله ودمه,

وسببه وحُرِّمت ذبيحته... ونحو هذا مما هو معلوم من أحكام الكفرة وغير مسلمين على الأقل كما عند المعتزلة في أصلهم: المنزلة بين المنزلتين.

2- يترتب على هذا أيضاً إن أكثر المسلمين اليوم عصاة، فهم خارجون عن الإسلام، ولا يضمن أحد أن لا يقع في معصية فإذا وقع جهلاً كان خارجاً عن الإسلام.

ففي ذلك عُسر وشدة تنافي سماحة الإسلام ويسره، بل وفيه التكليف بما لا يُطاق!!
- ويكون الإسلام على هذا لا يصلح للتطبيق في كل زمان لأنه تأتي أزمات تنتشر فيها المعاصي والمحرمات، كما هي سنة الله تعالى في خلقه، ثم تأتي بعد ذلك فترة تبعث الصحة في نفوس المسلمين. ففي زمن كثرة المعاصي تعد كل من عصى كافراً، فإنه لا يبق إسلام إلا نادر وقليل.

3- أن مُرتكب الذنب إذا علم أن هذا هو حاله فإنه سيئس من رحمة الله ومن روح الله. وهذا مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإذا آيس، لم يكن هناك ما يردعه عن الوقوع في المعاصي والمحرمات. فبذلك تنتشر الرذائل والنواهي والفجور والعداوة والخوف وعدم الأمن في المجتمعات مما يجعلها مجتمعات جاهلية لا دين رادع لها يحكمها، بل الشهوات والأهواء هي التي تسيروها.

4- اعتقاد أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.
إذا علم العامل المؤمن أن ما يفعله من طاعات ومستحبات يتقرب بها إلى الله عز وجل أنها لا تنفعه فإن هذا سيورث ردة فعل تؤدي إلى كبح جماعة عن إظهار السنن وإقامة الشريعة بكل تفاصيلها، فتغيب السنن وأسرار الدين وحكمه ويبقى أن إيمان قلبه لا يتغير ولا ينقص. فيكون الإسلام كدين النصارى اليوم!! فتأمل كيف هو الآن.

5- لا يكون للأعمال الشرعية أثر في نفسه إذا علم أن قلبه أو إيمان قلبه لا يتغير وقد قال تعالى: {إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ} [العنكبوت: 45]، فإذا لم تنه صلواته كان كلامه سبحانه لا حقيقة له. حاشاه سبحانه عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ثانياً: أقوال المرجئة وآثارها:

1- على اعتقادهم بأن الأعمال غير داخلية في مسمى الإيمان سيكونون عكس ما يمكن أن يكون عليه من اعتقد رأي الخوارج. فتجده لا يبالي في إقامة الأعمال الشرعية بدعوى أن الإيمان كامل في قلبه.

2- هذه حجة كثير من الناس اليوم تجده يتساهل في إقامة أعمال تكليفية كثيرة أو يعمل معاصي وكبائر متنوعة و يقول أن الإيمان في القلب كأنه يقول إيماني كامل في قلبي. فتأمل ما يحدث لو اعتقد كل واحد هذه العقيدة!!! بل ويتخذ العصاة والمنحرفون هذا أصلاً في تفريطهم في حق الله، واستهانتهم في معصيته، ووقعهم في الذنوب ومن ثم تهاونهم في الفرائض والواجبات. فلا يبق الدين إلا دعوى يدعونها بألسنتهم، ويخالفونها في عقائدهم، وأعمالهم، وتتعطل معها شعائر الإسلام كالصلاة الخمس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله... الخ. ستموت السنن وتترك الشرائع ولا يبق من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه، ولا من المسلمين إلا تاريخهم. ومحصلة ذلك ما ذكرناه من أثر أقوال الخوارج أن تعيش الأمة من غير رادع وموجه من دين أو قرآن على اعتبار أن الأعمال لا تأثير لها على حقيقة الإيمان فتكون الجاهلية العمياء، خوف وقتل وظلم وكذب.... ولا حاجة بنا إلى تكرار الكلام مرة أخرى. إذ أن ما يلزم من أقوال الخوارج هو في النهاية ما يكون من آثار المرجئة.

المبحث الثاني: أثر تصور الإيمان في حياة المسلم.

أولاً: الأثر في حياة الفرد:

- إذا عرف الفرد أن الأعمال داخلة في الإيمان كان حريصاً على أن يأتي بما يمكنه من التكليف الشرعية رغبة منه في تكميل إيمانه، وتشوقاً إلى زيادة إيمانه ليلبغ بها منازل الصالحين يوم القيامة.

- وإذا وقع المسلم في الذنب فإن من عقيدة أهل السنة والجماعة أن ذنبه هذا معصية أو فسق لا يزول إلا بالتوبة، وأيضاً لا يخرج عن الإسلام، فتكون أمامه فرصة للتوبة من الذنب ومن الاستغفار منه إضافةً إلى ما يكون في نفسه، وإذا علم أن فيه نقصاً عن بقية المسلمين فلا تُقبل شهادته تجده يسعى إلى أن لا يقع في معاصي أو كبائر تنزله هذه المنازل من الإهانة واستحقار أو التهمة وغيرها.

- وإذا علم أنه يوم القيامة تحت المشيئة، مع اعتقاده تحقق "الوعيد المجمل" فإنه يسعى إلى المبادرة إلى الأعمال الصالحة لتعمّه مشيئة الله سبحانه، لأن مشيئة الله تعالى تكون أولاً لأوليائه من المؤمنين، وفي العفو عنهم خاصة إذا لم يكونوا مُصْرَبِينَ.

- وإذا اعتقد العبد بأن الإيمان يزيد وينقص، فإنه سيحرص على عمل الطاعات، والمسارة إليها، والإكثار منها ليزيد إيمانه ويكمل ويرفعه ذلك يوم القيامة ويجعله في المنازل العليا في الجنة والنعيم.

وسيحرص على محاربة المعاصي التي تؤديه إلى العقاب والعذاب في الدنيا والآخرة، إضافة إلى تأخره عن الدرجات العليا من الجنة هذه بعض آثار الإيمان على الفرد عند أهل السنة والجماعة.

ثانياً: الأثر في حياة المجتمع:

- لا شك أنه إذا صلح الفرد المسلم صلح بذلك المجتمع؛ لأن المجتمع إنما هو مكون من أفراد.

- انظر إلى حال الصحابة عندما صلحوا في أنفسهم، فتأمل كيف أصلحوا الأرض جميعها، كيف وسعوا الناس بأخلاقهم بعد أن كانوا أجفَى الناس! كيف شملوهم بالعطف عليهم ورغبة في إنقاذهم من جاهليتهم بعد أن كانوا أقسى بني آدم.

فتحوا البلاد الكافرة بقلوبهم قبل سيوفهم، وبحسن معاملتهم قبل دعوتهم.

- إليك عهد الرسول ' هذا العهد الذي اجتمعت فيه دواعي الفضيلة واندثرت معالم الرذيلة، وما ذلك إلا بأثر الإيمان على قلوبهم ففي مجتمع المدينة بعد الهجرة لم يثبت أن الرسول ' أقام الحد إلا على خمسة، أعني حد الرجم والجلد من الزنى، وهم قوم حديثوا عهد بجاهلية خاصة وأن هذه الأمور كانت عندهم مباحةً ولأمثلة في سردها تطول العبارة.

- إذا اعتقد الأفراد بزيادة الإيمان ونقصانه كيف ستجدهم عندئذٍ؟ ستجدهم متسابقين إلى رحمة الله ومغفرته سيكون المجتمع عندئذٍ ميدان حافل بهذه المسابقات والتنافسات في الفضائل الإيمانية.

{سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ} [الحديد: 21]. كل ذلك طلباً لثواب الله ومرضاته والدار الآخرة.

– إن صلاح المجتمع إنما يركز على العقيدة الإيمانية، وتأثيرها على المجتمع المسلم في عقائد أهله وأقوالهم وأعمالهم، ومن ثم أحوالهم وسلوكهم وبه نعرف أن الإيمان سياج منيع عن الشرور والردائل، بل ودافع إلى العاليات والكمائل. ورحمة على أهله وعلى الناس أجمعين، بل وعلى البهائم والحيوان والجماد في الأرض والسماوات والله تعالى يقول عن نبيه: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ} [الأنبياء: 107]، ويقول جل وعلا: {إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا} [الإسراء: 9].

هذا ما استطعت أتأمل على تجلّة من أمري وقد أدركني الوقت وانتهى وقت تقديم البحث ولكنني أعلم أنه عند تأمل ذلك فستظهر أمور كثيرة جداً فميزان واسع ومناحي متنوعة ومتفاوتة. والله المستعان وعليه التكلان وهو أعلم.

الخاتمة:

- ذكرت كيف كان منهج السلف رحمهم الله في العقيدة، وفي أنهم كانوا يَرُدُّون ما تنازعوا إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولم يكونوا يردون شيئاً منها؛ بل شعارهم ودارهم التسليم

والإذعان، والقبول والعمل. وكيف كان التزامهم بالأصلين الأصليين، وأن البدع ما ظهرت إلا بُعِدَ الناس عن الكتاب والسنة، واتباعهم الجهل والأهواء والمحدثات.

● ما أوردته من نقول عن جمع من أئمة الإسلام، كالإمام أحمد والآجري وابن عبد البر وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله تعتمد القواعد العامة لمنهج أهل السنة والجماعة في العقيدة، وخاصة باب الأسماء والصفات وفي غيره.

● وما عرفناه عن طائفة الخوارج، وكيف كان خروجهم وقتالهم للصحابه رضي الله عنهم وكيف كان مُروقتهم من الدين، وما أخبر عنهم الرسول ' وفضل مقاتلتهم وقتلهم. وعلمنا كيف كانوا من شدة العبادة والزهد والورع، وكيف استهواهم الشيطان

● عرفنا كيف كان الاعتزال، وعن سببه، وكيف أثر سوء الأدب حيث أجاب واصل السائل قبل إذن الإمام الحسن البصري، فأدّى به ذلك إلى بذر بذره الابتداع في الإسلام. وعلمنا ما عليه فرق المعتزلة من ضلال وابتداع بعيدين عن منهج الله ورسوله '.

● ما كان من أول المرجئة، وكيف هو الإرجاء عند حسن بن محمد بن الحنفية رحمه الله وأنه كان أرجاءً على غير ما عليه المرجئة، ثم كيف حصل السقط في فكر المرجئة وكيف وصل إليه الآن. وذكرت طوائف المرجئة الأربعة، وختمت الكلام عنهم بذكر آثار عن المصطفى ' وأئمة السلف في ذمهم والحث على تركهم والابتعاد عن مذاهبهم ومخالطتهم، وكيف أنهم شرٌّ من الصائبة وإنهم كالخوارج في الضلال والآثار السيئة لمذهبهم.

● ثم دخلنا في صلب البحث، وذكرت أركان الإيمان والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة، ثم ذكر عقيدة أهل السنة في الإيمان مستندة إلى نصوص من الكتاب والسنة. ثم ذكرنا أقوال الطوائف السبعة في تعريف الإيمان وكان بذلك انتهاء الفصل الأول.

● وفي الفصل الثاني الكلام على مسألة دخول العمل في الإيمان وذكر أقوال الناس وكيف تبين أن الراجح أن الأعمال داخلة في الإيمان والرد عن استدلال المخالفين وهذه المسألة كانت عمدة الخلاف، وعرضت المسائل التالية لها محلاً أعطاها قدرها من الاهتمام. متناولاً عبارة محمد بن أبي العز شارح الطحاوية في كون الخلاف بين أبي حنيفة وأئمة السلف رحمهم الله لفظي، وتصورنا ذلك وذكرنا مبررات تُبين من خلال كيف الخلاف هل هو لفظي؟ أو حقيقي؟

- ثم انتقلنا إلى الفصل الثالث في مسألة من أخطر وأشدّ مسائل الإيمان، حيث حصل فيها الخلاف الجذري بين الفرق الطوائف الإسلامية، وكان لها أثر على ظواهر سياسية واجتماعية وعلمية في التاريخ الإسلامي، ألا وهي مسألة حكم مرتكب الكبيرة، فذكرت أقوال الناس فيها وأدلتهم، ثم ذكرت أقوال أهل السنة والجماعة وأدلتهم وناقشت المخالفين، ورددت عليهم استدلالاتهم وكيف بدا أن الراجح هو قول أهل السنة والجماعة.
- وأتى بعد ذلك الفصل الرابع، وكانت فيه مسائل متعلقة ببحث المسائل التي قبلها من مسائل الإيمان: كدخول الأعمال في مسمى الإيمان وحكم مرتكب الكبيرة وكان الكلام فيها على ثلاثة مباحث:

1- زيادة الإيمان ونقصانه، بعرض الأقوال وأدلتها، ومناقشة بعض الأدلة، وتبين الراجح وسبب الترجيح.

2- ثم مسألة الاستثناء في الإيمان، وسبب الكلام عنها وما وقع من اختلاف في تصورها عند بعض الطوائف، ثم عرض بعض أدلة الطوائف وبيان القول الصواب، وتعليل إظهاره على غيره من الأقوال، مظهرًا آثار هذه المسألة.

3- ثم بحث في الفرق بين الإسلام والإيمان، وكيف تميز خطاب الشارع إذا خاطبنا أحدهما ماذا يعني؟ وهل يدخل الآخر فيه؟ وذكرت في ذلك البحث مع ذكر أقوال أهل السنة فيها، وعرضنا إلى بعض إشكالات حول بعض الجزئيات، وأن القول بأن الإيمان والإسلام لفظتين إذا اجتمعتا افتترقتا وإذا افتترقتا اجتمعتا، وعضدت ذلك بالأدلة وحسن الاستدلال.

- في آخر أبواب البحث ذكرت بعض آثار أقوال الطوائف في الإيمان في حياة المسلمين. فذكرت أثر أقوال الخوارج ومفاسدها على الناس لو اعتقدوا بها.

ثم ذكرت آثار أقوال المرجئة في بعض مسائل الإيمان، وكيف بدأت معاييب تلك الأقوال. وذكرت مرجئة الوقت الحاضر وكيف حججهم على ارتكاب المعاصي. وتبين لنا في المحصلة اتحاد قولي الخوارج، والمعتزلة وأن آثارها واحدة.

– ثم ذكرت أهمية تصور الإيمان في حياة المسلمين فبدأت بذكر بعض ذلك في حياة الفرد المسلم.

وكيف أن معتقد أهل السنة والجماعة في جميع جزئيات الإيمان كان موافقاً للفطرة السليمة والحياة السعيدة ومثلنا على ذلك أفراد الصحابة قوموا أنفسهم على مقتضى الإيمان بالله وعقيدة ذلك وما يلزم منه على معتقده، معتذراً عن طول النفس في ذلك.

— ثم تكلمت عن أثر معتقد أهل السنة على الحياة الاجتماعية للمسلمين ومثلت حياة الصحابة في عهد النبي وبعد وفاته، وكيف سادوا العالم بأخلاقهم وقلوبهم، قبل أن يسودوه بقوة السلاح.

وختمت الكلام بعذر لعله يقبل في أن هذا كان عصارة تأمل عجل في آخر الليل. هذا والله تعالى أعلم، فما أصبت فمن توفيق الله تعالى لنا لا حول ولا قوة لنا إلا به، وما حصل من خطأ وزلل فهذه صفة البشر، وانحصرت العصمة في رسل الله تعالى وأنبيائه. وأخطأ من هو أعلم وأفضل وأتقى لله منا، فكيف بنا، ونحن أهل المعاصي وقد ركنا إلى الدنيا وكسلنا عن تحصيل مراتب الآخرة. أسأله سبحانه أن يجعل علمنا حجة لنا وشاهداً لنا لا علينا وزلفى مقربة إليه، وأن يعاملنا بعفوه ورحمته، وستره وتجاوزة إنه سبحانه أهل التقوى والمغفرة. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد، والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً وعلى كل حال، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. انتهى.

فهرس المصادر

- القرآن الكريم.
- الإباضية عقدية ومذهباً = د. جابر طعيمة, دار الجيل ط1406هـ.
- الإبانة عن أصول الديانة = لأبي الحسن الأشعري, الجامعة الإسلامية ط1405هـ.
- آراء الخوارج الكلامية = د. عمار طالبي, الشركة الوطنية - الجزائر ط1398هـ.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد = أبو المعالي الجويني, تحقيق أسعد تميم, مؤسسة الكتب الثقافية ط1405هـ.
- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة "الموضوعات الكبرى" = الملا علي قارئ, تحقيق محمد لطف الصباغ, المكتب الإسلامي ط1406هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة = ابن حجر العسقلاني, دار الكتب العلمية ط1400هـ.
- أصول الدين = عبد القاهر البغدادي, دار الكتب العلمية ط1400هـ.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين = فخر الدين الرازي, تعليق محمد المعتصم بالله, دار الكتاب العربي ط1407هـ.
- الأعلام = خير الدين الزركلي, دار العلم للملايين ط1400هـ.
- أهل السنة والجماعة معالم الانطلاق الكبرى = محمد عبد الهادي المصري. ط دار طيبة 1408هـ.
- الإيمان = لشيخ الإسلام ابن تيمية, تلخيص حسن الغزالي, دار إحياء العلوم ط1406هـ.
- الإيمان أركانه حقيقته نواقضه = محمد نعيم آل ياسين, دار الفالح ط1407هـ.

- الإيمان = لأبي عمر العدني, تحقيق ودراسة حمد الحري, الدار السلفية ط1407هـ.
- الإيمان = لأبي عبيد القاسم بن سلام, تخريج الألباني, المكتب الإسلامي ط1403هـ.
- الإيمان = لابن أبي شيبة, تخريج الألباني, المكتب الإسلامي " 1403هـ.
- الإيمان = لمحمد بن منده, تحقيق ودراسة علي ناصر فقيهي, مؤسسة الرسالة ط1406هـ.
- البداية والنهاية = الحافظ ابن كثير, مراجعة مجموعة من العلماء, دار الكتب العلمية.
- البدع والنهي عنها = لابن وضاح القرطبي, دار الأمة العربي ط1402هـ.
- البرهان في علامات مهدي آخر الزمان = للمتقي الهندي, رسالة علمية قدمها جاسم مهلهل آل ياسين, مطبوعة بالآلة الكاتبة عام
- تاريخ التراث العربي = فؤاد سزكين, طبعة جامعة الإمام 1403هـ.
- تاريخ المذاهب الإسلامية = محمد أبو زهرة, دار الفكر العربي, 1987م.
- تعظيم قدر الصلاة = لمحمد بن نصر المروزي, تحقيق عبد الرحمن الفيرواني, مكتبة الدار بالمدينة 1406هـ.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري = الحافظ ابن حجر, تحقيق ودراسة سعيد القزمي, المكتب الإسلامي 1405هـ.
- تقريب التقريب = الحافظ ابن حجر, تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف, المكتبة العلمية بالمدينة 1395هـ.
- التمهيد = لابن عبد البر, تحقيق عبد الله بن الصديق, طبع الحكومة المغربية عام 1399هـ.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الرسائل = لأبي بكر الباقلاني, تحقيق عماد الدين حيدر, مؤسسة الكتب الثقافية 1407هـ.
- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع = لأبي الحسن المطلبي, تعليق محمد زاهد الكوثري, مكتبة نشر الثقافة الإسلامية 1368هـ.
- تهذيب التهذيب = لابن حجر, تصوير دارصادر.
- تهذيب الآثار = للطبري, تخريج محمد شاكر, نشر جامعة الإمام طبع المدني.
- التوحيد = لأبي منصور الماتريدي, تحقيق فتح الله خليف, نشر دار الجامعات المصرية.
- التوحيد = لابن خزيمة, تحقيق ودراسة عبد العزيز الشهوان, مكتبة الرشد 1408هـ.
- تفسير العزيز الحميد = سليمان بن عبد الله بن محمد, المكتب الإسلامي 1397هـ.

- الخوارج دراسة لنقد منهجهم = ناصر السعوي رسالة علمية, مطبوعة الآلة الكاتبة عام 1403هـ.
- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة = أحمد بن جلي, مؤسسة الملك فيصل الخيرية عام 1408هـ.
- ذم التأويل = لابن قدامة المقدسي, تحقيق بدر البدر, الدار السلفية 1406هـ.
- السنة = لابن أبي عاصم, تخريج الألباني, المكتب الإسلامي 1405هـ.
- السنة = عبد الله بن أحمد, دراسة وتحقيق محمد سعيد القحطاني, دار ابن القيم 1406هـ.
- السنن = لأبي داود سليمان بن أشعث, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية.
- سنن الترمذي = تحقيق أحمد محمد شاكر, دار الكتب العلمية.
- سنن ابن ماجه = ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي, طبعة عيسى البابي وأركانه.
- الشريعة = لأبي بكر الآجري, تحقيق محمد حامد الفقي, مطبعة السنة المحمدية عام 1369هـ.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة = لأبي القاسم اللالكائي, تحقيق أحمد الحمدان, دار طيبة.
- شرح الأصول الخمسة = للقاضي عبد الجبار, تحقيق عبد الكريم عثمان, مكتبة وهبة 1408هـ.
- شرح السنة = لأبي محمد البربخاري, تحقيق محمد سعيد القحطاني, دار ابن القيم 1408هـ.
- شرح السنة = للبغوي, تحقيق الأرنبوط والشاويش, المكتب الإسلامي 1403هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية = ابن أبي العز الحنفي, تخريج الألباني, المكتب الإسلامي 1404هـ.
- شرح الفقه الأكبر = الملا علي قارئ, دار الكتب العلمية 1404هـ.
- شرح قصيدة ابن القيم = إبراهيم بن عيسى, المكتب الإسلامي 1382هـ.
- الصحاح = للجوهري, دار العلم للملايين 1399هـ.
- صحيح البخاري = ترتيب وفهرسه مصطفى ديب البغا, دار التراث المدينة 1407هـ.
- صحيح سنن ابن ماجه = الألباني, المكتب الإسلامي 1407هـ.
- صحيح مسلم = ترتيب وفهرسه محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي 1972م.
- ضحى الإسلام = أحمد أمين, دار الكتاب العربي ط10.
- ضعيف سنن ابن ماجه = الألباني, المكتب الإسلامي 1408هـ.
- الطبقات الكبرى = لابن سعد, دار بيروت 1398هـ.

- عقيدة السلف أصحاب الحديث = لأبي إسماعيل الصابوني, تحقيق بدر البدر, الدار السلفية 1404هـ.
- عقيدة المسلمين والرد على الملحدين = الشيخ صالح البليهي, المطابع الأهلية 1401هـ.
- العواصم من القواصم = لأبي بكر بن العربي, تحقيق محب الدين الخطيب, المكتبة العلمية 1405هـ.
- العين في الأثر في عقائد أهل الأثر = عبد الباقي البعلي الحنبلي, رسالة علمية قدمها راشد الطيار, مطبوعة على الآلة.
- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد = عبد الرحمن بن حسن, دار الفكر.
- الفرق بين الفرق = البغدادى, درا الكتب العلمية 1405هـ.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعه = الشوكاني, تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني, المكتب الإسلامي 1407هـ.
- فهارس صحيح وضعيف سنن ابن ماجه = صنع الشاويش, المكتب الإسلامي 1408هـ.
- فيض القدير = للمناوي, المكتبة التجارية الكبرى 1356هـ.
- القاموس المحيط = للفيروزآبادي, مؤسسة الرسالة 1407هـ.
- قواعد المنهج السلفي = مصطفى حلمي, دار الأمصار 1976م.
- لوامع الأنوار البهية = السفاريني, طبعة آل ثاني وقف في مطابع الأصفهان 1380هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد = للهيثمي, مؤسسة المعارف 1406هـ.
- مجموع الفتاوى = شيخ الإسلام ابن تيمية, طبعة الملك سعود 1381هـ وما صور عنها.
- مختار الصحاح = للفخر الرازي, دار الكتاب العربي 1401هـ.
- مختصر شعب الإيمان = للقزويني, حققه عبد القادر الأرنبوط, دار ابن كثير 1405هـ.
- مسألة الإيمان = علي الشبل, ط 2 1427هـ, دار إيلاف بالكويت.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول = حافظ حكيم, دار الكتب العلمية.
- المعتزلة بين القديم والحديث = طارق عبد الحكيم, دار الأرقم بربطانيا 1408هـ.
- المعجم الأوسط = للطبراني, تحقيق محمود الطحان, مكتبة المعارف 1406هـ.
- معجم البلدان = ياقوت الحموي, دار بيروت 1376هـ. ودار صادر 1404هـ.
- المعجم المفهرس = وضعه محمد فؤاد عبد الباقي, المكتبة الإسلامية بأستنبول 1982م.

- معجم المؤلفين = عمر رضا كحاله, المكتبة العربية 1376هـ.
- المصباح المنير = الفيومي, طبعة عمر البابي وشركاه.
- الملل والنحل بهامش الفصل = الشهرستاني, مكتبة السلام العالمية.
- مقالات الإسلاميين = لأبي الحسن الأشعري, تحقيق محي الدين عبد الحميد, مكتبة النهضة 1389هـ.
- المنهاج شعب الإيمان = للحكيمة, دار الفكر 1399هـ.
- منهج الأشاعرة في العقيدة = سفر الحوالي, الدار السلفية 1407هـ.
- نونية القحطاني = لأبي عبد الله محمد عبد الأندلسي تعليق محمد بن أحمد السعيد, مكتبة السوراي 1409هـ.